التقرير الوطني

لدولة الإمارات العربية المتحدة

بيجين + 20

2014م

الفهرس

الموضوع	الصفحة
المقدمة	4
الباب الأول: تحليل عام للإنجازات التي تحققت والتحديات التي صودفت منذ عام 1995.	5
1- المشاركة في البرلمان.	5
2- مواقع السلطة واتخاذ القرار.	8
3- محو أمية النساء.	10
الباب الثاني: التقدم المحرز في تنفيذ مجالات الاهتمام الحاسمة لمنهاج العمل منذ عام 2009.	13
ألف- عبء الفقر الدائم والمتزايد الواقع على المرأة	13
باء - تعليم المرأة وتدريبها	16
جيم - المرأة والصحة	18
دال - العنف ضد المرأة	21
هاء - المرأة والنزاع المسلح	22
واو- المرأة والاقتصاد	23
زاي - المرأة في مواقع السلطة وصنع القرار	25
حاء- الآليات المؤسسية للنهوض بالمرأة	27
طاء- حقوق الإنسان للمرأة	29
ياء- المرأة ووسائط الإعلام	32
كاف - المرأة والبيئة	34
لام - الطفلة	36

الموضوع	الصفحة
الباب الثالث: البيانات والإحصاءات	41
الباب الرابع : الأولويات الناشئة	45

مقدمة

قام الاتحاد النسائي العام بالتعاون مع المؤسسات الحكومية والآليات المحلية المعنية بقضايا المرأة بإعداد هذا التقرير الوطني مستفيداً من المعلومات التي وفرتها الوزارات والهيئات الحكومية الاتحادية والمحلية المختصة وعدد من المنظمات غير الحكومية.

ومنذ أن وافقت دولة الإمارات العربية المتحدة على توصيات المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة الذي عُقد في بيجين في عام 1995، عملت الإمارات على وضع الاستراتيجيات والخطط وبرامج العمل الوطنية لتنفيذ منهاج عمل بيجين. وقدمت الدولة تقارير وطنية في إطار الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة 2000 عن الانجازات التي حققتها والعقبات الرئيسية التي واجهتها في عملية التنفيذ منذ عام 1995م. وخلال تلك الفترة أيضاً، قامت دولة الإمارات العربية المتحدة ، التي صادقت على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في عام 2004 ، بتقديم تقاريرها إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة.

وبعد مرور تسعة عشر سنة على مؤتمر بيجين، تجرى دولة الإمارات العربية المتحدة الأن عملية استعراض وتقييم تنفيذ إعلان و منهاج عمل بيجين ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة، بما في ذلك التحديات الراهنة التي تؤثر على تنفيذ منهاج العمل وتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ، وكذلك الفرص المتاحة لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في إطار أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية لما بعد عام 2015 من خلال تضمينها منظوراً جنسانياً، وسيتم الاستعراض في الدورة التاسعة والخمسين للجنة الأمم المتحدة المعنية بوضع المرأة في عام 2015.

الباب الأول: تحليل عام للإنجازات التي تحققت والتحديات التي صودفت منذ عام 1995.

1-المشاركة في البرلمان:

وسعت دولة الإمارات العربية المتحدة نطاق مشاركة المرأة في العملية السياسية ترسيخاً للمبادئ التي تضمنها دستور الدولة في المساواة بين جميع المواطنين في الحقوق و الواجبات و الفرص و الموارد باعتبارها عناصر في غاية الأهمية لدعم التنمية المستدامة. و قد ساهمت الاستراتيجية الوطنية لتقدم المرأة في دولة الإمارات العربية المتحدة و التي تم إطلاقها في العام 2002 في رسم ملامح العمل المؤسسي للنهوض بواقع المرأة الإماراتية لتأخذ دور المساهمة الفعلية في وضع التشريعات وصنع السياسات و رسم الخطط و إعداد البرامج التطويرية . ووفقاً لدستور الدولة ، نصت المادة (35) من الدستور على أن " باب الوظائف العامة مفتوح لجميع المواطنين، على أساس المساواة بينهم في الظروف، ووفقا لأحكام القانون. والوظائف العامة خدمة وطنية تناط بالقائمين بها. ويستهدف الموظف العام في أداء واجبات وظيفته المصلحة العامة وحدها". وأكد الدستور على حق المواطن في الترشح والتصويت حيث نظم السلطة التشريعية بالدولة وعمل بنظام المجلس الواحد وهو المجلس الوطني الاتحادي، الذي يتكون طبقا للمادة (67) من الدستور من (40) مقعداً يشغلهم أعضاء. وقررت المادة (69) ترك المجال لكل إمارة تحديد طريقة اختيار المواطنين الذين يمثلونها في المجلس الوطني، وفقا للشروط التالية:

1. أن يكون من مواطني إحدى إمارات الاتحاد ومقيماً بصفة دائمة في الإمارة التي يمثلها بالمجلس.
2. أن لا يقل عمر العضو عند اختياره عن خمس وعشرين سنة ميلادية.
3. أن يكون متمتعا بالأهلية المدنية، ومحمود السيرة وحسن السمعة ولم يسبق الحكم عليه في جريمة مخلة بالشرف ما لم يكن قدر رد اعتباره طبقا للقانون.
4. أن يكون لديه إمام كاف بالقراءة والكتابة.

وعليه ، فإن الشروط السابقة الذكر لم تميز بين الرجل والمرأة، وقد ترتب عليه ظهور مشاركة واضحة للمرأة في التنفيذ الفعلي لمشاركة المرأة في مجال العمل السياسي في العام 2006 في العملية الانتخابية الأولى التي جرت في العام 2006 و العملية الانتخابية الثانية التي جرت في العام 2011 و التي تعتبر من العلامات الفارقة في تاريخ الدولة والتي تأتي ضمن برنامج التمكين لرئيس الدولة. و قد تميزت المشاركة النسائية في المرحلتين بحضور متميز في التنظيم والإشراف و أهمها في الترشح والانتخاب. لقد أثبتت المرأة الاماراتية قدرة فائقة على التحرك بنجاح في الساحة السياسية ومساهمة جدية و نشطة في جلسات المجلس الوطني و المناقشات التشريعية.

وفي نطاق الجهود لبناء قدرات المرأة وتمكينها سياسياً ، فقد شهدت الأعوام الماضية العديد من الدورات و الورش التدريبية التي قامت بها المنظمات النسائية في الدولة في مجال التمكين السياسي للمرأة، من أبرز تلك المبادرات إطلاق الاتحاد النسائي العام برنامج التأهيل السياسي (تعزيز وتفعيل دور البرلمانيات العربيات) في الأعوام 2005 - 2007 في مجال تمكين المرأة بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (اليونيفيم) سابقاً هيئة الأمم المتحدة للمرأة حالياً، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. من أهداف المشروع تفعيل مشاركة المرأة في عملية صنع القرار وتمكينها لتكون قادرة على إحداث التغيير وإيجاد بيئة سياسية مواتية لتحقيق المساواة بين الجنسين في جميع مناحي التنمية الوطنية. تم تنفيذ سلسلة برامج وورش تدريبية في مناطق مختلفة من الدولة لصقل مهارات القيادات النسائية في دولة الإمارات العربية المتحدة لإعدادهن لدخول العمل السياسي و الاطلاع على أفضل الممارسات والدروس. شارك في البرنامج عدد كبير من النساء وتم تخريج 200 مشاركة كان لهن حضور لافت خلال البرنامج.

اقيمت الانتخابات الأولى للمجلس الوطني الاتحادي في ديسمبر 2006 بموجب القرار رقم (3) لسنة 2006 الذي أصدره صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة بناءً على قرار المجلس الأعلى للاتحاد رقم (4) لسنة 2006 في شأن تحديد طريقة اختيار ممثلي الإمارات في المجلس الوطني الاتحادي، والذي نص على أن يتم انتخاب نصف الأعضاء وتعيين النصف الآخر من ممثلي كل إمارة عن طريق الحاكم. كما نص على تشكيل اللجنة الوطنية للانتخابات برئاسة وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي وحدد اختصاصاتها.

ولإيمان القيادة الرشيدة الكبير بأهمية مشاركة المرأة في الحياة العامة والعمل الوطني، حظيت المرأة الإماراتية بدعم وتقدير كبيرين في شتى الميادين، وكان انضمام المرأة إلى العمل السياسي من خلال مجلس الوزراء والعضوية في المجلس الوطني الاتحادي مما يعكس مدى وعي قيادة وشعب الإمارات ونضجه الساسي وإيمانه العميق بقدرات المرأة والثقة الكاملة في إمكاناتها كونها شريك فاعل في بناء مستقبل الوطن. فتجربة المرأة في المجلس الوطني الاتحادي قفزة نوعية في العمل البرلماني بشكل عام، حيث أن اتاحة الفرصة أمام الإماراتية للترشح والتصويت كان رسالة واضحة حول أهمية حضورها على ساحة العمل السياسي على العكس من بعض الدول التي اضطرت فيها المرأة إلى أن تناضل أعواماً طويلة للحصول على حقها في التصويت. وقد كان فوز الدكتورة / أمل القبيسي بأحد مقاعد المجلس الوطني الاتحادي كأول امرأة إماراتية أكبر برهان على الثقة الغالية لأبناء الوطن بها، ثم تم بعد ذلك تعيين ثمانية نساء أخريات ليصل عدد المقاعد التي شغلتها المرأة في هذا المجلس إلى تسعة مقاعد ، بنسبة بلغت 22.5% وهي نسبة عالية إذا ما قورنت ببرلمانات بعض الدول الأخرى.

حيث سجلت الدول العربية والعالمية آنذاك متوسط تمثيل المرأة في البرلمان حوالي 9.3% و 17% على التوالي. و خلال فترة إدارة حملة انتخابات 2006، لعبت المرأة دوراً بارزاً فيها حيث ترأست امرأتين مركزين

انتخابيين من أصل سبعة مراكز انتخابية جرى فيها التصويت من قبل الهيئة الانتخابية. و بلغ عدد المرشحات المسجلات في الهيئة الانتخابية 65 من أصل 456 مرشح مسجل لتسجل ما نسبته 14.4% . و هو ما تم اعتباره مؤشر ايجابي على ثقة المرأة الإماراتية بنفسها في أول تجربة انتخابية في تاريخ الدولة و الوعي الكبير بأهمية دورها في الساحة السياسية أسوة بالمجالات الاقتصادية والاجتماعية و الصحية و التعليمية التي أثبتت فيه المرأة ريادة في المشاركة و الأداء.

نظمت دولة الإمارات العربية المتحدة حملة انتخابية في عام 2011 وكان للمرأة حضور مميز حيث تميزت بالتوسع في أعداد الهيئات الانتخابية وفق رؤية التدرج السياسي في المشاركة السياسية الذي تنتهجه الدولة، إذ أشارت الإحصائيات إلى نتائج متقدمة حيث شهدت المشاركة النسائية تطوراً لافتاً بين التجربتين في العدد الإجمالي للناخبات. حيث بلغ العدد في التجربة الأولى في العام 2006 حوالي 1,162 ناخبة بنسبة بلغت نحو 17.6% من إجمالي اعداد الهيئة الانتخابية بينما أرتفع عددهن في انتخابات 2011 إلى نحو 60 ألف ناخبة، بنسبة بلغت 46٪ من المجموع الكلي لأعداد الهيئة الانتخابية. تنافست 83 امرأة على الفوز بعضوية المجلس من أصل 450 مرشحا بنسبة بلغت 18.4%. فازت امرأة واحدة بأحد مقاعد المجلس الوطني الاتحادي، ثم تم بعد ذلك تعيين ست نساء أخريات ليصل عدد المقاعد التي شغلتها المرأة في هذا المجلس إلى سبعة مقاعد ، بنسبة بلغت 17.5% . وبذلك استطاعت دولة الإمارات العربية المتحدة أن تحقق مكانة الدولة عالميا في تمثيل المرأة بفعالية في البرلمان و إعطائها فرصة المشاركة في مراجعة التشريعات و تعديلها و ممارسة دور الرقابة على الأداء الحكومي أسوة بالرجل .كما أنها تعكس التزام الحكومة و المجتمع الإماراتي في تمكين المرأة الإماراتية التي اثبتت جدارة في مجال العمل السياسي منذ العام 2006. بالمقارنة مع نتائج التجربة الانتخابية الثانية في العام 2011 و التي تميزت بالتوسع في أعداد الهيئات الانتخابية وفق رؤية التدرج السياسي الذي تنتهجه الدولة.

من جهة أخرى ، فقد اكدت التقارير المقدمة من الأمانة العامة للمجلس الوطني الاتحادي أن أداء عضوات المجلس الوطني تميز في تجربتهن الأولى بفعالية في الأداء و المشاركة في الجلسات العامة و عمل لجان المجلس، تفوقت في بعض الأحيان على أداء بعض الاعضاء في مناقشة و تعديل مشاريع القوانين المرفوعة من الحكومة ضمن إطار الصلاحيات التشريعية للمجلس، و تقديم الأسئلة للحكومة في الدور الرقابي للمجلس خاصة تلك المتعلقة بالصحة و الحقوق القانونية. و قد ترأست المرأة عدد من اللجان الدائمة و المؤقتة في المجلس وشاركت في عدد من المؤتمرات الدولية و الاقليمية، كما مثلت الدولة في البرلمانات الدولية و الإقليمية كالاتحاد البرلماني الدولي الذي يعتبر منظمة دولية تضم برلمانات دول ذات سيادة و يبلغ عددها 140 دولة، والاتحاد البرلماني العربي و البرلمان العربي الانتقالي التابع للجامعة العربية.

وفي إطار ما تحقق من نتائج عن دور الإعلام في تعزيز مشاركة المرأة و توعية المجتمع بأهميتها، حققت المرأة الإماراتية حضوراً سياسياً من خلال وسائل الإعلام المتعددة خلال العمليات الانتخابية و طرح برامجها الانتخابية و المشاركة في الملتقيات و الندوات المفتوحة مع الناخبين و التي نظمتها المؤسسات الاعلامية و الثقافية في الدولة خلال العمليتين الانتخابية. كما اهتمت وسائل الاعلام في تحليل الدور القيادي للمرأة البرلمانية في مناقشة القضايا التي يطرحها المجلس الوطني الاتحادي مما عزز الوعي بأهمية المشاركة النسائية الفعالة في صنع القرار.

وعلى المستوى المحلى ، تمثيل المرأة الامارتية بقوة في مراكز صنع القرار على مستوى المجالس المحلية الاستشارية في الشارقة حيث تم تعيين 7 سيدات في العام (2006) لعضوية المجلس مقارنة بخمس سيدات في العام 2001.

التحديات:

تأسست دولة الإمارات العربية المتحدة في الثاني من ديسمبر 1971 ومنذ ذلك التاريخ والدولة تعمل على تعزيز مشاركة المواطنين ذكوراً وإناثاً في اتخاذ الاقرار. وقد رسمت حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة مساراً هادئاً يتم من خلاله بناء قدرات المواطنين من خلال التعليم والتدريب واكتساب الخبرات وقد نجحت الإمارات العربية المتحدة لأن تكون من أفضل دول العالم في معظم المجالات وقد أولت اهتماماً كبيراً بالنهوض بالمرأة وأنشأت الآليات الوطنية منذ سبعينيات القرن الماضي التي سبقت مؤتمر بيجين الذي عقد في عام 1995. استعداد المرأة لأن تكون شريكاً رئيسياً في التنمية المستدامة لم يكن محض صدفة بل هو خيار استراتيجي خطته الدولة حتى جاءت اللحظة التي أصبحت فيها المرأة قادرة على أن تكون في مواقع القرار . 2006 كان نقطة تحول في تاريخ السلطة التشريعية حيث اتاحت الدولة للمرأة حق الترشح والانتخاب في المجلس الوطني الاتحادي.

2-مواقع السلطة واتخاذ القرار:

بدأ يتزايد التسليم في دولة الإمارات العربية المتحدة بأهمية المشاركة الكاملة للمرأة في مواقع صنع القرار والسلطة على جميع الصعد ، بما في ذلك القطاعات الحكومية الاتحادية والمحلية والقطاع الخاص. واستحدثت الدولة جملة من التدابير التشريعية والإجرائية مكنت المرأة من الوصول إلى مناصب عليا في هذه الميادين. خصصت الدولة حقيبتين وزاريتين للنساء في عام 2006 و تضاعف العدد ليصل إلى أربع حقائب وزارية في التشكيلين الوزاريين في الأعوام 2008 و 2013 على التوالي. كما تم تعيين 12 امرأة في مناصب قيادية عليا وكيل وزارة ووكيل وزارة مساعد في وزارات وهيئات الدولة 2013 م مقارنة بعدد 8 سيدات في العام 2008 . جدير بالذكر هنا أن المرأة الإماراتية تقلدت منصب وكيل وزارة مساعد منذ أكثر من عقدين. إضافة إلى ذلك،

فقد تم تعيين أول امرأة في منصب الأمين العام لمجلس الوزراء في العام 2006 تقوم بدور مهم في تطوير ومتابعة تنفيذ استراتيجية حكومة دولة الإمارات التي تحدد أولويات العمل الحكومي في جميع القطاعات وتطوير المبادرات التي تقوم بها جميع الجهات الاتحادية ، إلى جانب المشاركة الفاعلة في التخطيط والتنفيذ لإعادة الهيكلة في الجهاز الحكومي لرفع مستويات الكفاءة والفاعلية أيضاً بما يضمن تحقيق أهداف الاستراتيجية العامة للحكومة.

تشكل المرأة ما نسبته 66% من الوظائف الحكومية من بينها 30% من الوظائف القيادية العليا المرتبط باتخاذ القرار و15% من الوظائف الفنية والأكاديمية التي تشمل الطب والصيدلة والتمريض إلى جانب انخراطها في وظائف مهمة في القوات النظامية بالقوات المسلحة والشرطة والجمارك.

وفي مجال مشاركة المرأة في السلك الدبلوماسي، فتحت الدولة باب تعيين المرأة الإماراتية في وزارة الخارجية كدبلوماسيات ، واستحدثت تدابير للتوفيق بين المسؤوليات الأسرية والمهنية مكنت بذلك المرأة من العمل في المجال السياسي. دخلت المرأة الإماراتية في السلك الدبلوماسي بوزارة الخارجية حيث تم تعيين أربع سفيرات في السويد وإسبانيا وجمهورية الجبل الأسود ومندوبة دائمة للدولة في الأمم المتحدة، بالإضافة إلى قنصل في الصين، كما توجد امرأة واحدة بدرجة وزير مفوض من الدرجة الأولى و11 امرأة بدرجة سكرتير أول و16 امرأة بدرجة سكرتير ثاني و71 امرأة بدرجة سكرتير ثالث و47 ملحقة و3 نساء بدرجة مستشار.

عكفت الحكومة في عام 2008 على إجراء تعديلات جادة تتعلق بقوانين العمل في القضاء تتيح للمرأة دخول المجال القضائي لتتولي منصبي قاض ووكيل نيابة حيث توجد الان قاضيتين في المحكمة الابتدائية وقاضيتين في المحكمة العسكرية ووكيلتي نيابة بالإضافة إلى 17 مساعد وكيلة نيابة ومأذونة شرعية وهناك عدد من النساء يتم تأهيلهن للعمل في مجال القضاء. كما تم تعيين العديد من النساء كمستشارات في إدارة الفتوى والتشريع بوزارة العدل وكاتبات العدل في مختلف محاكم الدولة .

تعيين امرأة لتكون نائب أول لرئيس المجلس الوطني الاتحادي وبذلك تكون أول امرأة في تاريخ المجلس على شغل هذا المنصب. تعيين امرأة لأول مرة بدرجة معالي في المجلس التنفيذي لإمارة أبوظبي تتولى حقيبة مجلس أبوظبي للتعليم. تعيين امرأة إماراتية في منصب المديرة العامة لمنظمة المرأة العربية وهي منظمة اقليمية تابعة لجامعة الدول العربية لمدة أربع سنوات. تعيين امرأة لشغل منصب رئيس جامعة زايد وعضوات في مجالس إدارة جامعة الإمارات العربية المتحدة وجامعة زايد.

أصدر مجلس الوزراء في التاسع من ديسمبر 2012 قراراً بإلزامية التمثيل النسائي في جميع مجالس إدارات الشركات والهيئات الحكومية في الدولة. وفي هذه المناسبة ، قال صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي في تغريدة على حسابه الشخصي في " تويتر" : " المرأة

أثبتت كفاءة كبيرة في جميع مواقع العمل لدينا، واليوم نريدها أن تكون حاضرة بقوة في مراكز اتخاذ القرار في مؤسساتنا". وبهذا القرار تكون دولة الإمارات العربية المتحدة قد رفعت من ترتيبها على الصعيد الدولي في تقليل الفجوة بين الجنسين، بعد ان أصبحت الإمارات الأولى عربياً في هذا المجال. تشير المعلومات أن 22% من مجالس إدارات الجهات الحكومية سواء الاتحادية أو المحلية يوجد بها العنصر النسائي وتنخفض هذه النسبة إلى 1.5% في مجالس إدارات الشركات المدرجة في الأسواق المالية بالدولة. تتقلد النساء ما بين 3% إلى 5% من الوظائف العليا من مجالس الإدارة وملكية الأعمال في الإمارات، ويلاحظ تدني شغلهن لمنصب رئيس مجلس إدارة في الشركات حيث بلغت النسبة أقل من 1%.

توجد 21 ألف سيدة صاحبة عمل، حيث يشكل قطاع صاحبات الأعمال 10% من إجمالي القطاع الخاص الإماراتي يدرين مشاريع بقيمة 40 مليار درهم، كما تمثل صاحبات الأعمال نسبة 15% من تشكيل مجالس إدارات غرف التجارة والصناعة في الدولة.

التحديات:

التحول من اقتصاد تقليدي إلى اقتصاد معرفي احتاج إلى استثمارات ضخمة في الرأسمال البشري ، وأدركت الدولة منذ تأسيسها على أهمية النهوض بالمرأة وتمكينها. أحرزت الدولة تقدم هائل في التشريعات والسياسات و الإجراءات والآليات التي تعنى بقضايا المرأة . استثمرت الدولة أموالاً طائلة في التعليم والتدريب والصحة وأنشأت آليات توظيف وطنية مهمتها توظيف المواطنين في جميع الوظائف دون تمييز. لقد جاءت جميع المبادرات لصالح المرأة وحصلت على دعم سياسي من القيادة الرشيدة مكنها من تبوأ أعلى المناصب في القطاعين العام والخاص.

3- محو أمية النساء:

عملت دولة الإمارات العربية المتحدة ومنذ نشأتها على القضاء على الأمية لجميع المواطنين. وبذلت جهود مضنية خلال العقود الماضية تكللت بنجاح مبهر في النتائج. وتولى الاتحاد النسائي العام الدور الريادي والمحوري في العمل على محو أمية المرأة ورفع مستواها الثقافي بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم وجمعيات نهضة المرأة المنتشرة في إمارات الدولة. امتدت الجهود لتشمل الحضر والريف وانخفضت نسبة الأمية بين المواطنات من 90% إلى أقل من 24% في الفترة من 1973/72 إلى 1990/89 ثم انخفضت النسبة إلى 7.6% في عام 2005 وانخفضت معدلات الأمية في دولة الإمارات العربية المتحدة إلى أقل من 1% في عام 2013 ، وقد أشادت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة " اليونسكو" بهذا الانخفاض كما ثمنت جهود الإمارات وتحقيقها لأهداف التعليم للجميع الستة التي أقرتها دول العالم في مؤتمر "داكار" عام 2000 والمقرر وصول جميع دول العالم إليها في عام 2015م ومن أهمها ما يتصل بتوسيع وتحسين الرعاية والتربية على نحو شامل

في مرحلة الطفولة المبكرة وتمكين جميع الأطفال من الحصول على تعليم ابتدائي جيد وضمان تلبية حاجات التعلم لكافة الصغار والراشدين من خلال الانتفاع المتكافئ ببرامج ملائمة للتعلم واكتساب المهارات اللازمة للحياة وخفض معدلات الأمية للكبار، بالإضافة إلى تحقيق تكافؤ فرص التعليم الأساسي والتعليم المستمر للدراسين والدراسات في تعليم الكبار .

تولت وزارة التربية والتعليم التخطيط وإعداد الميزانيات والمناهج والمدرسين وتوفير المستلزمات. بدأت الدراسة بـ 43 مركزاً سجل فيها 6083 دارس ودارسة ، بلغ عدد مراكز الإناث 13 مركزاً ، سجل فيها نحو 1387 امرأة في عام 1973/1972م ، وارتفع عدد المراكز ليصل إلى 128 مركزاً للذكور والإناث سجل فيها أكثر من 24 ألف دارس ودارسة وبلغ عدد مراكز الإناث 78 مركزاً وانتظم فيها 12108 دارسة في عام 1990/1989م .

أصدر مجلس الوزراء بتاريخ 1989/2/20 قراراً رقم 7/83 لسنة 1989م يقضي بإقرار حملة شاملة للتحرر من الأمية . تميزت حملة القضاء على الأمية بين النساء باهتمام خاص من سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك رئيسة الاتحاد النسائي العام وأعلنت أن عام 1988 عاماً لبدء محو أمية نساء الإمارات ، وانطلاقاً من هذا الإعلان جُندت جميع الإمكانات لتحقيق هذا الهدف. كما تم وضع خطوات عملية للتوصل إلى أفضل السبل وأنجعها لوضع هذا الإعلان موضع التنفيذ، نذكر بعض منها:

1- فتح المزيد من مراكز محو الأمية وتكثيفها وفقاً للتوزيع الجغرافي للدولة، ضماناً لوصول هذه الخدمة لجميع النساء في أماكن تجمعاتهن بسهولة ويسر.
2- وضع خطة جديدة طموحة لاستيعاب النساء الأميات اللاتي حالت ظروفهن المختلفة دون اللحاق بركب التعليم.
3- دراسة المعوقات التي تحول دون القضاء على الأمية بالكامل .

ركز الإعلان على الاهتمام بتعليم مهارات القراءة والكتابة و تشجيع النساء على إكمال دراساتهن حتى الجامعة من خلال فتح مراكز لتعليم الكبار. هُيأت المراكز لتكون مدرسة شاملة في التوجه التعليمي الحديث من حيث تكامل المنهج ليشمل فصولاً لمحو الأمية وفصولاً لبقية المراحل التعليمية من الابتدائي وحتى الثانوية.

وتميزت تلك التجربة بالرسمية من حيث الإعداد والتنفيذ على النحو الآتي:

1- تفريغ الهيئات التعليمية والإدارية .
2- الدراسة في الفترة الصباحية وبفارق زمني مناسب يساعد على إكمال المقررات المطلوبة.
3- إدخال برامج وظيفية مكملة لبرامج محو الأمية وتعليم الكبار.

4- مد تعليم المرأة حتى نهاية مرحلة الثانوية لتكمل المرأة تعليمها العالي في مراكز التأهيل التربوي للحصول على شهادة الدبلوم أو الجامعة.

إن تعميم محو الأمية عامل أساسي لإحراز التقدم على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي. ونتيجة لذلك ، فقد أصدر مجلس الوزراء القرار الوزاري رقم 2/2843 لسنة 1996 بشأن القيد والقبول بمراكز محو الأمية وتعليم الكبار حيث حدد في ثمانية فصول كل ما يتعلق بأمور التسجيل في مراكز محو الأمية وتعليم الكبار من حيث: الفئات المسموح بقبولها في مراكز محو الأمية وتعليم الكبار ، سن القبول، مواعيد التسجيل، إجراءات وأماكن التسجيل، وثائق ومستندات التسجيل، انتقال الدراسين بين مراكز محو الأمية وتعليم الكبار، الانتقال من المدارس الصباحية بالدولة إلى مراكز محو الأمية وتعليم الكبار ، قبول طلبة المدارس الخاصة داخل الدولة في مراكز محو الأمية وتعليم الكبار، غياب الدارسين ، فصل الدارسين وأحكام عامة.

حرصت الوزارة على تطوير نظام تعليم الكبار ومحو الأمية وتوثيق المسارات التعليمية للملتحقين به بالاحتياجات الوظيفية والمهنية ومتطلبات سوق العمل والتنمية المستدامة مستثمرة في ذلك الطاقات الإيجابية للدارسين والدارسات في المراكز المسائية والجمعيات المتخصصة ورغبتهم الشديدة في الإسهام المباشر في هذا التطور المذهل الذي تشهده الإمارات.

سجلت الإمارات ارتفاعاً كبيراً في معدل محو أمية الكبار للسكان الذين تتراوح أعمارهم من 15 سنة وما فوق ، حيث ارتفع معدل محو أمية الكبار من 71.2% في عام 1985 إلى 92.8% في عام 2005 (اليونسكو). كما تظهر إحصائيات اليونسكو أن هناك تفاوت بين الجنسين ضد الرجال حدث في عام 2005 مقارنة في عام 1985، حيث بلغ معدل الذكور 72.3% مقارنة بمعدل الإناث 68.7% ، مع مؤشر التكافؤ بين الجنسين 0.95 في عام 1985 ، بينما بلغ معدل الذكور 89.5% مقارنة بمعدل الإناث 91.5% ، مع مؤشر التكافؤ بين الجنسين 1.02 في عام 2005 (اليونسكو).

بلغت معدلات محو أمية الشباب للسكان في الفئة العمرية 15 - 24 سنة ، أعلى من معدلات محو أمية الكبار في عام 2005 ، مما يعكس زيادة فرص الحصول على التعليم الابتدائي والثانوي بين الأجيال الشابة في الإمارات . بلغ معدل محو الأمية للشباب 95% مقابل 90% للكبار في عام 2005. وحسب توقعات اليونسكو فإنه سيطرأ تحسن كبير في معدلات معرفة القراءة والكتابة للشباب بين عامي 2005 و2015 في دولة الإمارات العربية المتحدة. حيث قدرت ذلك التحسن بارتفاع المعدل من 95% في عام 2005 إلى 99.5% في عام 2015.

كما تظهر إحصائيات اليونسكو أن هناك تفاوت بين الجنسين ضد الشباب الذكور حدث ما بين الفترة من 1985 و2005 حيث بلغ معدل الذكور 81% مقارنة بمعدل الإناث 84.5% ، مع مؤشر التكافؤ بين الجنسين 1.04 في عام 1985 ، بينما بلغ معدل الذكور 93.6% مقارنة بمعدل الإناث 97% ، مع مؤشر التكافؤ بين الجنسين 1.04

في عام 2005 (اليونسكو). ومن المتوقع ان تصل إلى التكافؤ بين الجنسين بحلول عام 2015 ، مع مؤشر التكافؤ بين الجنسين 0.99% في عام 2015 (اليونسكو).

التحديات:

نص دستور الدولة على الزامية التعليم في مراحله الابتدائية وامتد ليشمل الحلقة الأولى والثانية وهناك توجه لرفع مراحل إلزامية التعليم حتى نهاية الثانوية العامة. لم تكن المهمة سهلة لدولة الإمارات العربية المتحدة للقضاء على الأمية ، إلا أن الجهود التي بذلت على المستوى الرسمي والشعبي والرغبة الجامحة للمواطنين لتعويض الحرمان الذي سبق قيام الاتحاد والعلم بمنافع التعليم جعل الكل وخاصة النساء بقيمة التعليم وكان هناك إقبالاً ذاتياً مدفوعاً بتعزيز من الأسرة والمجتمع. الاستمرارية في برامج محو الأمية الرسمية وغير الرسمية مكنت المرأة من محو أميتها وتشهد على ذلك المؤشرات الدولية وما تحققه الدولة من مكاسب عالمية لجهودها في مجال التعليم بشكل عام ومحو أمية النساء بشكل خاص.

الباب الثاني: التقدم المحرز في تنفيذ مجالات الاهتمام الحاسمة لمنهاج العمل منذ عام 2009.

ألف: عبء الفقر الدائم والمتزايد الواقع على المرأة

الإنجازات:

لا يوجد فقر في دولة الإمارات العربية المتحدة (الأهداف الألفية 2011) كما أن المستوى الاقتصادي الذي ينعم به مجتمع الإمارات وتصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي البالغ نحو 132.3 درهم يجعل من المواطنين يتمتعون برفاهية عالية وهذا ما أكده تقرير السعادة العالمي حيث حافظت دولة الإمارات العربية المتحدة على المركز الأول عربياً ، وتقدمت في الترتيب العام لتصبح في المركز الـ 14 عالمياً في تقرير عام 2013. كما احتلت الإمارات المركز الثاني عربياً وترتيبها العام هو الـ 14 عالمياً من إجمالي 187 دولة في تقرير التنمية البشرية العالمي لعام 2014م.

لم تتأثر دولة الإمارات العربية المتحدة بالأزمة المالية العالمية ، واستمرت في نموها الاقتصادي والإنفاق الحكومي حيث احتلت دولة الإمارات العربية المتحدة المرتبة الـ 3 عالمياً في مؤشر مجال الإنفاق الحكومي والـ 3 عالمياً في مؤشر ثقة الشعب في السياسيين حسب تقرير التنافسية العالمي.

تتولى الدولة حماية جميع شرائح المجتمع المعرضة للفقر حيث اطلقت وزارة الشؤون الاجتماعية برنامج الضمان الاجتماعي والذي يسعى إلى تلقي طلبات مساعدة مالية من جميع فئات المجتمع ذات الحاجات الخاصة ومنهم على سبيل المثال لا الحصر ، المرأة ، الطفل، المسنين ، الأحداث ، اليتيم. هناك ما يقرب من 20 مكتب

موزعة على مستوى الدولة مهمتها استقبال الطلبات إضافة إلى إمكانية تقديم الطلبات الكترونياً. قدمت الوزارة مساعدات مالية شهرية لعدد 48,582 امرأة في عام 2009 وارتفع إلى 54,205 امرأة في عام 2010 وانخفض إلى 38,497 امرأة في عام 2013 بتكلفة بلغت نحو مليار وخمسمائة وأربعة وثلاثون مليون درهم ، مليار وخمسمائة وسبعة ملايين درهم و مليار ومائة وثمانية وأربعون مليون في السنوات 2013، 2010، 2009 على التوالي.

أنشأ صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة " صندوق تسوية المديونيات المتعثرة للمواطنين ذوي الدخل المحدود" في عام 2012 برأسمال قدره 10 مليارات درهم ، وذلك في إطار مبادرة تستهدف وضع حد لظاهرة القروض الشخصية التي تثقل كاهل المواطنين محدودي الدخل، وصولاً إلى تعميق ثقافة الادخار من خلال ترشيد الاستهلاك وربط النفقات بمستويات الدخل. يخدم الصندوق الأشخاص الموقوفين على ذمة قضايا مديونيات متعثرة، وأشخاص صدرت بحقهم أحكام قضائية، وأشخاص تنظر المحاكم في قضاياهم واشخاص قدمت بلاغات ضدهم في مراكز الشرطة و أشخاص متعثرين في السداد ممن يتقدمون بطلبات تسوية لمديونياتهم.

يقدم الهلال الأحمر الإماراتي خدمات كثيرة موجهة لمعظم شرائح المجتمع المحتاجة على مساعدة وخاصة للأسر غير المواطنة ، لقد اطلق الهلال مشروع حفظ النعمة يقدم المساعدات الدائمة بمختلف انواعها إلى الأسر المتعففة وحاضنات الأيتام والأرامل والمطلقات .قدم الهلال الأحمر الإماراتي نحو 800 طرد غذائي شهري من الأغذية الجافة و175 ألف وجبة سنوياً من الأغذية المطبوخة للأسر المحتاجة كما قدم ملابس لنحو 300 أسرة في الدولة في عام 2013.

تعمل مؤسسة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان للأعمال الإنسانية على مساعدة فئات عديدة من المجتمع أبرزها الأسر الأشد حاجة والأيتام والأرامل والمطلقات والطلبة المعسرين بجانب فئة ذوي الإعاقة ودعم الأسر المواطنة المنتجة بمشاريعها المتوسطة. لدى المؤسسة برنامج دعم المواد الغذائية الأساسية للمواطنين على مدار العام ويوفر للأسرة الواحدة على مدار العام نحو 13 ألف درهم وتشمل السلع المدعمة كالأرز والطحين والتمور وزيوت الطبخ والعصائر والمياه بأنواعها المختلفة ومعجون الطماطم وعصائر الفواكه.

تدعم مؤسسة خليفة للأعمال الإنسانية الأسر المواطنة المنتجة من خلال شراء وتسويق منتجاتها المتنوعة لعرضها في المعارض وتحضير وجبات الطعام لشهر رمضان التي تمولها المؤسسة ويذهب ريعها بالكامل على الأسر المنتجة.

أطلق صندوق الزكاة مشروع "داعم " في عام 2012 ، يهدف إلى مساعدة الأسر المواطنة وغير المواطنة التي لا يكفي دخلها للوفاء بمتطلباتها المعيشية المختلفة والتزاماتها الأساسية في الحياة. قدم الصندوق دعم مالي بلغ 36 مليون درهم لمساعدة نحو 20 ألف شخص مواطن وغير مواطن في عام 2013 مقارنة بنحو 13 مليون درهم في عام 2012. ومن المشاريع التي أطلقها الصندوق أيضاً مشروع تحسبهم أغنياء (الأسر المتعففة) موجه للأسر المحتاجة، استفاد من الصندوق نحو 219 فرد في عام 2009 وارتفع العدد إلى 838 فرد في عام 2013.

تقدم هيئة تنمية المجتمع في دبي خدمة المنافع الاجتماعية وتوفير الدعم والمساعدات المالية للمواطنين بغرض التمكين الاجتماعي للأسر الإماراتية.

تتمتع المرأة الإماراتية المتقاعدة بامتيازات تمكنها من الوفاء بالتزاماتها المعيشية دون تغيير ، إذ للمتقاعدين في دولة الإمارات العربية المتحدة سواء عاملين في القطاع الحكومي أو القطاع الخاص الحق في الحصول على مكافآت التقاعد كحقوق قانونية لا تقل أهمية عن الاستحقاقات التي تقاضوها أثناء خدمتهم الفعلية. فحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة لا تنظر إلى المعاشات التقاعدية كمنحة أو مساعدة مالية ممنوحة للمتقاعد ، بل توفر للمعاش التقاعدي الحماية القانونية ذاتها المكفولة للرواتب والجور ، وذلك بهدف توفير الأمن الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي للمتقاعدين. لأجل ذلك أصدر صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة قراراً برفع الحد الأدنى لرواتب المتقاعدين إلى عشرة آلاف درهم اعتباراً من يناير 2012.

تتكفل الدولة بتعليم الأطفال المواطنين في جميع مراحل التعليم العام من رياض الأطفال حتى نهاية المرحلة الثانوية مجاناً وكذلك في التعليم الجامعي والعالي . تقدم الدولة رواتب شهرية للمبتعثين للدراسة الجامعية وما فوقها داخل وخارج الدولة. هناك طلبة غير مواطنين يدرسون في التعليم العام والجامعي ويواجهون صعوبات مالية ، تتولى مؤسسات خيرية كالهلال الأحمر الإماراتي ومؤسسة زايد بن سلطان للأعمال الخيرية والإنسانية و صندوق الزكاة ومؤسسة خليفة الإنسانية وجمعيات خيرية أخرى بدفع رسوم ومصاريف الدراسة كاملة . تشير الإحصائيات على قيام تلك المؤسسات الخيرية بجهود كبيرة لمساعدة آلاف الطلبة من الأيتام وذوي الدخل المحدود وأبناء السجناء والمطلقات والمهجورات على شكل مساعدات مالية وعينية بهدف تحسين ظروف الطلبة المادية وتهيئة الأجواء لهم لمضاعفة جهودهم وزيادة تحصيلهم العلمي.

الرعاية الصحية مجانية في دولة الإمارات العربية المتحدة للجميع مواطنين وغير مواطنين وتتم على شكل تأمين صحي شامل للمواطنين والعاملين من غير المواطنين في الحكومة. تلزم الحكومة القطاع الخاص بتوفير تأمين صحي للعاملين ، بالطبع هناك فئات من الوافدين قد يواجهون بعض الصعوبات المالية التي تمنعهم من

الحصول على الرعاية الصحية الشاملة ، لذلك تتولى المؤسسات الخيرية السابق ذكرها في تحمل تكاليف العلاج .

اطلقت وزارة الدولة لشئون الرئاسة مبادرة "أبشر" لتعزيز مشاركة الكوادر الوطنية، تنفيذاً للتوجيهات السامية لصاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، بوضع إطار استراتيجي شامل لتوظيف المواطنين وفق رؤية متكاملة وواضحة تدعم مبادئ رؤية الإمارات 2021، وتؤدي إلى رفع مستوى مشاركة الكوادر الوطنية في سوق القوى العاملة، وخلق فرص عمل للمواطنين على مستوى الدولة، وتحقيق ميزة تنافسية للاقتصاد الوطني، مما يترتب عليه تحقيق الاستقرار الأسري والاجتماعي للمواطنين، وتنويع مجالات العمل أمامهم، وقد ارتكزت المبادرة على أربعة محاور استراتيجية تخدم تحقيق الأهداف المرجوة من المبادرة، وهي خلق فرص عمل للمواطنين، التدريب والتطوير، الإرشاد والتوجيه المهني، تشجيع المواطنين على الالتحاق بالعمل في القطاع الخاص.

التحديات:

على الرغم من التقدم المحرز في سياسات توظيف المواطنات في القطاع الخاص إلا أنه لم يلاحظ أية تحسينات في الأجور والترقيات وظروف العمل ، فالعديد من النساء لا يزلن يعملن في وظائف منخفضة الأجر وبمميزات أقل من الوظائف في القطاع الحكومي. يشترط قانون اتحادي رقم (13) لسنة 1974 في شأن معاشات ومكافآت التقاعد للموظفين والمستخدمين المدنيين أن تكون مدة خدمة الموظف المحسوبة في المعاش خمس عشرة سنة كاملة على الأقل ويستحق الموظف المحال للتقاعد معاش التقاعد عند بلوغه الخامسة والخمسين من العمر على الأقل ، هناك عدد من النساء اللاتي تم احالتهن إلى معاش التقاعد وأعمارهن تقل عن الخامسة والخمسين من العمر ويبقين دون معاش حتى يبلغن ذلك السن ، هذا يعرضهن لمشاكل مالية تؤدي إلى تفاقم أوضاعهن المعيشية.

باء – تعليم المرأة وتدريبها

الإنجازات:

التعليم في دولة الإمارات العربية المتحدة حق للجميع ، كفل الدستور هذا الحق في المادة 17 حيث نصت المادة على أن " التعليم عامل أساسي لتقدم المجتمع، هو إلزامي في مرحلته الابتدائية ومجاني في كل مراحله داخل الاتحاد. ويضع القانون الخطط اللازمة لنشر التعليم وتعميمه بدرجاته المختلفة، والقضاء على الأمية". أقر مجلس الوزراء إعادة تنظيم التعليم الابتدائي الحكومي وتمديد فترة الدراسة الإلزامية حتى تسع سنوات وهي

المرحلة الأساسية في السلم التعليمي والذي يضم الحلقة الأولى في المرحلة الأساسية ومدتها خمس سنوات إلى جانب الحلقة الثانية في المرحلة الأساسية ومدتها أربع سنوات. وتتجه حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة لإصدار قانون جديد لإلزامية التعليم حتى نهاية المرحلة الثانوية.

أبدت القيادة السياسية التزاماً كبيراً نحو تنفيذ منهاج عمل بيجين و الأهداف الإنمائية للألفية لتحقيق التعليم الشامل من خلال تطوير السياسيات اللازمة لإصلاح النظام التعليمي ليكون مواكباً لأفضل ما توصلت إليه العلوم والتكنولوجيا في هذا العصر وليعزز الثقافة والهوية الوطنية. وبناء على ذلك فقد تم تخصيص موارد كافية للنهوض بالعملية التربوية والتعليمية في أركانها الأساسية وهي الطالب والمعلم والمنهاج والبيئة التعليمية. بلغت الاعتمادات المخصصة لبرامج التعليم العام والجامعي والعالي نحو 9.8 مليار درهم بنسبة بلغت نحو 21% من إجمالي الموازنة العامة للحكومة الاتحادية للسنة المالية 2014م.

يسعى قطاع التعليم إلى تطوير نظام تعليمي شامل على مستوى الدولة لا يستثني أحداً من السكان وليهيئ طالباً يكون مواطناً صالحاً، وخريجاً مشاركاً فعالا في التنمية المستدامة في البلاد، ويسمح له بالتصدي للمشكلات ومواجهة التحديات المعاصرة. أدى ذلك الاهتمام إلى ارتفاع في مؤشرات التعليم في جميع المراحل الدراسية.

وقد دأبت وزارة التربية والتعليم على العمل منذ عام 2005 على تنفيذ استراتيجية طموحة كفؤة في تشير الإحصاءات إلى أن عدد المدارس الحكومية والخاصة وصلت في العام الدراسي 2011- 2012 مدرسة تضم نحو 859,229 طالباً وطالبة في جميع المراحل الدراسية. ووفق إحصاءات المركز الوطني للإحصاء للعام الدراسي 2011- 2012 بلغ إجمالي عدد الطلبة في التعليم الحكومي في المراحل التعليمية المختلفة 270,918 طالباً شكلت الإناث نسبة 52.2% منهم. ومن جانب آخر فإن الدولة تتيح المجال للجاليات المقيمة بإنشاء مدارسها. كما توفر الدولة فرص التعليم الجامعي لكافة المواطنين مجاناً في الجامعات المحلية والابتعاث إلى الخارج على حساب الدولة دون تمييز بين المواطنين كانوا ذكوراً أو إناثاً. وكذلك للمقيمين في الدولة حيث تتوفر للطلبة غير المواطنين فرص كثيرة للتعليم الجامعي داخل الدولة من خلال وجود عدد كبير من الجامعات الحكومية والخاصة لمن يريد ان يكمل دراساته الجامعية.

لقد ساهمت جهود الدولة في تشييد المدارس الحكومية وزيادة عدد المدارس الخاصة والمعاهد والكليات والجامعات إلى زيادة فرص التحاق المرأة الإماراتية في مختلف مراحل التعليم ، الأمر الذي انعكس إيجاباً على مؤشرات تعليم المرأة كما يتضح من المؤشرات التالية:

1- نسبة الإناث إلى الذكور في الحلقة الأولى (1-5):

ارتفعت نسبة الإناث إلى الذكور في الحلقة الأولى إلى حوالي 95.4% في العام الدراسي 2010/2009 مقابل 93% في العام 1990 أي بنسبة نمو طفيفة بلغ معدلها حوالي 0.13% سنوياً خلال تلك الفترة.

2- نسبة الإناث إلى الذكور في الحلقة الثانية (6-9):

تراجعت نسبة الإناث إلى الذكور في هذه الحلقة من حوالي 106% عام 1990 إلى حوالي 94.5% في العام الدراسي 2010/2009. إلا أن النسبة بقيت حول مستوياتها المطلوبة .

3- نسبة الإناث إلى الذكور في المرحلة الثانوية :

تراجعت نسبة الإناث إلى الذكور في المرحلة الثانوية من حوالي 115% في العام 1990 إلى حوالي 104.9% في العام الدراسي 2010/2009 .إلا أن النسبة قد بقيت أكثر من معدلها المستهدف في العام 2015 والذي يتمثل بتساوي نسب الإناث مع نسب الذكور.

4- نسبة الإناث إلى الذكور في المرحلة الجامعية:

وصلت نسبة الإناث في التعليم الجامعي في الدولة بين عام 1990- 2010 إلى نحو 144.1%، وهي من أعلى النسب في العالم، ويعود السبب في ذلك إلى تشجيع الدولة والأسر على تعليم الفتيات ، ودخول الذكور سوق العمل مبكراً.

5- نسبة النساء المتعلمات (غير الأميات) إلى الذكور المتعلمين (غير الأميين):

تعتبر دولة الإمارات العربية المتحدة من الدول القليلة التي فاقت فيها نسبة النساء غير الأميات نسبة الذكور غير الأميين في الفئة العمرية 15-24 سنة، حيث وصلت النسبة إلى حوالي 103.6% في العام 2010 مقابل 100.5% في العام 1990.

التحديات:

وبشكل عام ، يمكن القول، إن معظم قيم مؤشرات المساواة بين الجنسين في التعليم قد تحققت بالفعل أو تكاد تكون كذلك في المدة المقررة مما يستدعي من الآن وصاعداً التركيز على نوعية التعليم وخاصة في مجالات تطوير المناهج ووضع مقررات دراسية تراعي الاعتبارات الجنسانية من رياض الأطفال وحتى الجامعة وبناء قدرات المعلمين والعاملين.

جيم – المرأة والصحة

الإنجازات:

شهدت دولة الإمارات العربية المتحدة تطوراً كبيراً ونمواً متسارعاً في قطاع الخدمات الصحية خلال الأربعة عقود الماضية ، أثر ذلك في تحسين صحة الفرد. تقدم الدولة جميع الخدمات الصحية مجاناً للمواطنين وغير المواطنين. أنشأت الدولة شبكة واسعة من المستشفيات والمراكز الصحية لتأمين الرعاية الصحية بكافة مراحلها واختصاصاتها في مختلف أرجاء الدولة. وتمكنت حكومة الإمارات بفضل جهودها المكثفة من تحسين العديد من المؤشرات المرتبطة بأوضاع المرأة في المجال الصحي. حيث تم تحقيق انخفاض ملموس في وفيات

الإناث ومعدل الوفيات بين الأمهات في سن الإنجاب والأطفال الرضع والأطفال وارتفاع في متوسط العمر المتوقع للرجال والنساء.

لقد عملت المؤسسات الصحية الحكومية والخاصة في الدولة، والمتمثلة في وزارة الصحة وتشاركها هيئة الصحة في إمارة أبو ظبي، ودائرة الصحة والخدمات الطبية في دبي، والخدمات الطبية في القوات المسلحة، والخدمات الطبية في شركات البترول إلى جانب المؤسسات الصحية في القطاع الخاص، على توسيع قاعدة خدماتها لتصل لكل أرجاء الدولة ، مرتكزة على مفهوم الرعاية الصحية الشاملة كمدخل أساسي لخدمات صحية متميزة من رعاية علاجية شاملة ووقائية وتعزيزية وتأهيلية.

تتبنى الدولة سياسات وبرامج وخطط تنفيذية تهدف إلى تحسين المؤشرات الصحية للأسرة بشكل عام والمرأة والطفل بشكل خاص وتسعى الحكومة إلى تحقيق الأهداف التالية:

6- توفير الرعاية الصحية الشاملة الأولية والتخصصية لكل سكان الدولة.
7- استدامة أفضل لخدمات الرعاية الصحية الأولية والثانوية.
8- خفض معدل الوفيات بشكل عام ورفع معدل البقاء على قيد الحياة للأفراد والعمل على الحد من الإصابة بالأمراض والحوادث المختلفة.
9- مكافحة الأمراض السارية والمعدية المعروفة بأمراض الطفولة خاصة لدى أطفال المدارس (بما فيهم الأطفال في سن الدراسة).
10- الكشف المبكر ومعالجة الأمراض المزمنة.
11- توفير الرعاية اللازمة للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.
12- انشاء المراكز التخصصية والوحدات التشخيصية العلاجية.
13- احداث جهاز فني موحد للمعلومات والبيانات لتخطيط ومتابعة وتقييم الأداء الصحي في الدولة.
14- اتباع استراتيجيات صحية وضبط مواصفات دقيقة للمراكز العلاجية وتزويدها بأحدث المعدات والاجهزة لتواكب احدث التطورات والانجازات العلمية.
15- وطبقاً لتغيير المفاهيم العالمية لمفهوم الصحة، فقد تم تضمين مفهوم الصحة الإنجابية الشمولي في دولة الإمارات العربية المتحدة ، بحيث لا تقتصر خدمات الأمومة والطفولة على الأمهات في مرحلة الحمل والإنجاب فقط، بل تشمل الأمهات والمرأة في كافة المراحل العمرية المختلفة والشباب والفتيات في سن المراهقة.

16- تعتبر خدمات وبرامج الأمومة والطفولة الركن الأساسي لتعزيز صحة ورفاهية الأم والطفل ، وتحظى هذه الخدمات بالاهتمام البالغ بين جميع استراتيجيات التطور والنمو في الدولة وتقدم من خلال شبكة من المراكز ووحدات الأمومة والطفولة المجهزة بأحدث التقنيات، ويعمل فيها أطباء وهيئة تمريض على أعلى مستوى. تطبق دولة الإمارات العربية المتحدة برامج الكشف المبكر لصحة المرأة والطفل وتقديم العلاج الفوري والفعال والمتابعة الدورية للحالات المرضية من أجل حماية هذه الفئة الهامة في المجتمع من الوفيات والإعاقات الذهنية والجسدية.

17- تنتشر المراكز والوحدات في جميع مناطق الدولة وتنتهج محور التدريب المستمر لمقدمي الخدمة من خلال وضع الخطط التدريبية في جميع مجالات الأمومة والطفولة لبناء قدرات العاملين في المراكز والوحدات. تقوم المراكز بتنفيذ برامج تثقيفية صحية في كافة المجالات الصحية المتعلقة بالمرأة والطفل بالمدارس والجامعات والتجمعات النسائية لرفع درجة الوعي بين كافة أفراد المجتمع والعاملين في مجال الأمومة ، كل ذلك ساهم في خفض وفيات الأمهات بسبب الحمل والولادة إلى الصفر، حيث تفيد التقارير أنه لم تُسجل حالة وفاة واحدة بين الأمهات منذ عام 2004, علاوة على ذلك، جرت جميع الولادات وبنسبة بلغت 99.9% داخل المستشفيات تحت إشراف طبي متخصص، ويعتبر هذا المعدل واحداً من أعلى المعدلات في العالم.

تتم متابعة الأم الحامل بصفة دورية بعد التأكد من الحمل وفقاً ابروتوكول رعاية الحامل، ويتضمن هذا البروتوكول مجموعة من العناصر منها:

1- تعليمات خاصة برعاية الحامل والتعرف على العوامل ذات الخطورة أثناء الحمل، مما يساعد على الاكتشاف المبكر لهذه الحالات والتي تتطلب تحويل الحامل فوراً إلى المستشفى للإشراف والمتابعة لتجنب حدوث مضاعفات قد تؤثر سلبياً على صحة الأم والجنين.
2- إجراءات الاكتشاف المبكر لعوامل الخطورة أثناء الحمل.
3- التوعية الصحية والمشورة الغذائية.
4- رعاية الم بعد الولادة.

لا يمثل مرض الإيدز مشكلة صحية في دولة الإمارات العربية المتحدة حسب تقارير وزارة الصحة. فمنذ مطلع الثمانينات من القرن الماضي والحكومة تتخذ إجراءات صارمة لمنع دخول أو انتشار مرض الإيدز من خلال برنامج مكافحة فيروس نقص المناعة المكتسبة (الإيدز) حيث تتخذ الوزارة سلسلة من الإجراءات الوقائية ومن ضمنها السياسة الاحترازية المعتمدة لضمان عدم دخول المرض إلى الدولة من الخارج .والاعتماد على المتبرعين بالدم المحليين واستخدام التقنيات الحديثة بالدم والأنسجو والأعضاء البشرية .وكذلك تم الاهتمام

بتطوير فحوص متخصصة للفئات الأكثر عرضة للإصابة بالمرض، وشمل ذلك تضمين الفحوص الخاصة بالمقبلين على الزواج فحصاً عن الإصابة بفيروس الإيدز.

تعمل الدولة على تخفيض معدل وفيات الأطفال، حيث انخفض معدل وفيات الطفال دون سن الخامسة من 14.4 طفل لكل ألف مولود في عام 1990 إلى 9.1 طفل لكل ألف ولادة حية عام 2009.وانخفض معدل وفيات الأطفال الرضع من 11.4 طفل لكل ألف مولود في عام 1990 إلى حوالي 6.9 طفل في عام 2009.بلغت نسبة الأطفال البالغين من العمر سنة واحدة أو أقل والمحصنين ضد الحصبة 88% في عام 1988 وارتفعت إلى 98% في عام 2009.

أطلقت وزارة الصحة برامج وطنية متطورة وفقاً للمعايير العالمية المعتمدة كبرنامج المشورة قبل الزواج وبرنامج الكشف المبكر لأورام الثدي وبرنامج الكشف المبكر عن أورام عنق الرحم وبرنامج دعم وحماية الرضاعة الطبيعية.

التحديات:

لاستدامة إنجازات دولة الإمارات العربية المتحدة في مجال صحة المرأة يجب التركيز على نوعية الخدمات المقدمة للنساء بكافة فئاتهن العمرية والتوسع والارتقاء بها بشكل منتظم من حيث الموارد المالية والمجالات والاختصاصات المطلوبة وتنمية قدرات مقدمي الرعاية وتطويرها. تعزيز برامج التثقيف الصحي وتوسيعها وتشجيع الأنماط الصحية للأطفال واليافعين. تطوير قاعدة معلومات صحية على المستوى الوطني للنساء.

دال- العنف ضد المرأة

الإنجازات:

تولي دولة الإمارات العربية المتحدة أهمية قصوى لقضايا حقوق الإنسان وعلى رأسها ظاهرة الإتجار بالبشر والعنف ضد المرأة. أصدرت الدولة وسائل واقية ومانعة ومعاقبة لكل من تسول له نفسه إيذاء المرأة من بينها التشريعات والسياسات والمبادرات وتطورها كل ما دعت لها الحاجة وتوفرت لها الأسباب. أصدرت الدولة القانون الاتحادي لسنة 1987م قانون العقوبات لمنع أشكال معينة من العنف ضد المرأة وعدل هذا القانون بالقانون الاتحادي رقم (34) لسنة 2005م والقانون الاتحادي رقم (52) لسنة 2006م وصدر قانون خاص بشان مكافحة الاتجار بالبشر، القانون الاتحادي رقم (51) لسنة 2006م.

انشأت الدولة مراكز إيواء النساء والأطفال ضحايا الاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي في مختلف إمارات الدولة لتعمل تحت مظلة الهلال الحمر الإماراتي. تم تأسيس اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر. وتعمل على توسيع نطاق تطبيق قوانين مكافحة الاتجار بالبشر بالتعاون مع الجهات ذات الصلة في مختلف إمارات

الدولة السبع مثل دوائر الهجرة والإقامة والشرطة والقضاء والنيابة العامة. تستخدم الدولة نظام خاص بمراقبة قضايا الهجرة والجوازات لرصد جرائم الإتجار بالبشر بما في ذلك تشديد إجراءات دخول الأطفال ومراقبة دخول النساء من البلدان التي تسجل أعلى نسب الاتجار بالنساء في شبكات الاستغلال الجنسي. لم تتوقف جهود الدولة عند إصدار التشريعات وتعزيز القوانين والتنسيق مع الجهات ذات الصلة بل تولي حكومة الإمارات أهمية خاصة لضحايا جرائم الاتجار بالبشر باعتبارهم ليسوا أطرافاً مسؤولة في هذه الجرائم ، بل تقع عليهم أشد العواقب المترتبة على مثل هذه الجرائم. وبهذا الصدد ، تقوم الدولة تحت مظلة " برنامج مساعدة ضحايا الجرائم" بتوفير المأوى والرعاية لضحايا الجرائم حتى وقت ترحيلهم.

تبنت حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة استراتيجية وطنية مبنية على خمسة ركائز رئيسية تتمثل في الوقاية والمنع والملاحقة القضائية والعقاب وحماية الضحايا وتعزيز التعاون الدولي في عام 2012 للحد من جرائم الاتجار بالبشر . قامت الحملة بتوسيع أنشطتها لتشمل مكافحة الاتجار بالبشر في مطارات مدن الإمارات واستضافة ورش عمل توعوية لتثقيف مؤسسات القطاع الخاص حول ما يمكن اعتباره اتجاراً بالبشر وكيفية تجنب مخاطرها خلال عملية توظيف العمال والعمل بالإضافة على تعزيز التعاون في مجال مكافحة الاتجار بالبشر مع المجتمع والمنظمات الدولية. وقد حققت الحملة الرسمية نتائج وإنجازات ايجابية حيث تم تسجيل 19 قضية من قبل النيابات وفقاً للقانون 51 لسنة 2006 وتم تسجيل 24 ضحية ومعاقبة 50 تاجراً وقدر عدد البلاغات المسجلة لدى وزارة الداخلية بـ 27 بلاغاً.

انشأت الحكومة محكمة للأسرة في مجمع محاكم الشارقة ومكتب لتسوية المنازعات الأسرية في عام 2014. وتم نقل القضايا ذات الصلة بالطلاق والرؤية والنفقة والإعالة والخلافات الزوجية وغيرها من الشؤون المرتبطة بالأسرة إليها. تم تأسيس مركز حماية المرأة (قوارير) في دائرة الخدمات الاجتماعية بإمارة الشارقة في عام 2011 لتوفير الحياة الكريمة لها وتوعيتها بحقوقها وتمكينها من العريش باستقلالية وكرامة من خلال استقبالها في بيئة معيشية مناسبة تلبي فيها حاجاتها الفسيولوجية والاجتماعية والأمنية بشكل مؤقت لحين تحسين ظروفها كما يتم في هذا المركز إعادة تأهيل ضحايا العنف من النساء والفتيات اجتماعياً ونفسياً ومهنياً ودمجهن في المجتمع.

التحديات:

لا يوجد تعريف وطني موحد جامع مانع لمفهوم العنف ضد المرأة بشكل واضح، مما يتطلب تطوير تعريف واضح وينسجم مع طبيعة مجتمع الإمارات وخصوصيته الثقافية . هناك نقص شديد في البيانات والمعلومات

عن العنف ضد المرأة مما يتطلب إجراء بحوث ودراسات متخصصة لتحقيق فهم أفضل للأسباب الجذرية لجميع أشكال العنف ضد المرأة . العمل على وضع تشريعات تمنع العنف ضد المرأة .

هاء- المرأة والنزاع المسلح

الإنجازات:

نفذت دولة الإمارات العربية المتحدة مبادرات من شأنها أن تقليل آثار النزاعات المسلحة على النساء والفتيات اللاجئات السوريات في الدول المجاورة لسوريا كالأردن ولبنان والعراق بسبب الصراع الدائر في سوريا. وسنعطي نبذه مختصرة عن جهود دولة الإمارات العربية المتحدة ممثلة بجمعية الهلال الأحمر الإماراتي في هذا الشأن:

- إنشاء مخيم إماراتي أردني في مريجيب الفهود في الأردن للاجئين السورين ، معد لاستقبال 25 ألف لاجئ على خمس مراحل بالتعاون مع الجانب الأردني ، يضم المخيم نحو 2770 كرفاناً .ويشتمل على عدد كبير من الأبنية الجاهزة للإيواء و4 مدارس للذكور والإناث ومستودعات رئيسية وفرعية ومكاتب إدارية ، إضافة إلى بنية تحتية من الطرق والساحات وشبكات المياه والكهرباء ومحطة تنقية مياه عادمة. يوجد في المخيم مستشفى ميداني صمم ليكون بمواصفات متميزة ويقدم رعاية صحية وخدمات علاجية عالية المستوى. يوزع المخيم منحاً مالية على نزلائه لتأمين حاجاتهم بالتسوق، ويجري المسؤولون عن المخيم مسحاً يومياً لحاجات اللاجئين بدءاً من الملابس وانتهاء بقائمة الطعام الذي يفضلونه حيث يتم توفير ثلاث وجبات يومياً. تم افتتاح مركز تدريب يقدم مجموعة من الدورات التدريبية التقنية والمهنية للشباب اللاجئين السوريين في المخيم من قبل المجلس النرويجي واليونيسف. يقدم المخيم الدعم النفسي للنساء والأطفال جراء الظروف الصعبة الي عاشوها جراء الحرب في سوريا حيث يتعاون المخيم مع عدد من المنظمات الإنسانية في تقديم هذا الدعم ومنها منظمة (أرض البشر) والتي تعمل على إعادة دمج الأطفال وتأهيلهم نفسياً خصوصاً الذين يعانون صدمات نفسية. تم إنشاء مبنى تدريب للنساء يشمل أعمال الخياطة والتطريز والأعمال الحرفية والأشغال اليدوية.
- افتتحت دولة الإمارات العربية المتحدة ممثلة بجمعية الهلال الأحمر الإماراتي مخيماً يؤوي 150 عائلة سورية نزحت إلى إقليم كردستان العراق بالتعاون مع حكومة اقليم كردستان العراق والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة.

- نظم الهلال الأحمر الإماراتي حملة إغاثة لمساعدة اللاجئين السوريين في لبنان. وشملت المساعدات الأغذية والبطانيات والملابس الشتوية .

واو- المرأة والاقتصاد

الإنجازات:

تعمل حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة من خلال المؤسسات الحكومية الاتحادية والمحلية وتشجيع القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني على دعم مشاركة المرأة اقتصادياً في مجالي سوق العمل وريادة الأعمال وذلك من خلال وضع السياسات الاقتصادية المحفزة وبناء قدراتها وتأهيلها وتدريبها ومنحها القروض الميسرة اللازمة لإطلاق مشاريع صغيرة ومتوسطة ومتناهية الصغر من خلال صناديق التمويل المتوفرة لهذا الغرض. بلغ عدد صاحبات الأعمال الإماراتيات خلال النصف الأول من عام 2013 نحو عشرون ألف صاحبة عمل بنمو بلغت نسبته 100% مقارنة بعام 2011 وبنمو بلغ 58% مقارنة بعام 2012م. ويشكل قطاع صاحبات الأعمال حوالي 10% من إجمالي القطاع الخاص الإماراتي في وقت تمثل فيه صاحبات الأعمال 15% من اجمالي أعضاء مجالس إدارات غرف التجارة والصناعة في الدولة بنمو بلغ 13% من عام 2012. بلغت قيمة المشروعات الاستثمارية التي تملكها وتديرها صاحبات الأعمال 40 مليار درهم ومن المتوقع أن تصل إلى 50 مليار درهم خلال العامين المقبلين.

أصدر صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة القانون الاتحادي رقم (2) لسنة 2014م بشأن المشاريع الصغيرة والمتوسطة ، والذي من شأنه ينظم الأحكام والعلاقة بين كافة مؤسسات الدولة الرسمية ورواد المشاريع الصغيرة والمتوسطة. ويهدف القانون إلى تطوير المشاريع والمنشآت الصغيرة والمتوسطة حتى تكون داعماً أساسياً للتنمية الاقتصادية في الدولة، نشر وتشجيع ثقافة البحث والإبداع والابتكار وريادة الأعمال التي تحقق طموحات الدولة الاقتصادية، تنسيق جهود الجهات المعنية لتطوير المشاريع والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، تعزيز تنافسية المشاريع والمنشآت الصغيرة والمتوسطة من أجل توفير فرص العمل لصالح الاقتصاد الوطني، تطوير البرنامج والمبادرات الرامية إلى تنمية المشاريع والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، تحفيز ودعم المواطنين لدخول سوق العمل في مجال المشاريع والمنشآت الصغيرة والمتوسطة والمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي للدولة، تعزيز مكانة الدولة كمركز لريادة الأعمال وإقامة المشاريع والمنشآت.

أجاز المرسوم بقانون اتحادي رقم (9) لسنة 2011م نظام العمل بدوام جزئي براتب إجمالي مقطوع يتلاءم ودرجة الوظيفة الشاغرة ، مما يوفر فرصاً أكبر للنساء للتوفيق بين حياتهن الأسرية والتزاماتهن المهنية. كما أقر مجلس الوزراء في عام 2010م قراراً يمنح الموظفة المواطنة العاطل زوجها عن العمل علاوة الأبناء

وموضوع السكن، حيث قرر المشرع أن تعامل المواطنة العاملة التي تعول أبناءها بمنحها نسبة سكن 60%، وأيضاً في حالة وفاة زوجها لها إجازة 4 أشهر و 10 أيام مراعاة لظروفها وحالتها النفسية. تطبق الحكومة النظام المرن لعمل المرأة خاصة في الوزارات ذات الطابع التخصصي التي تطبق نظام المناوبات، ومعاملة أبناء المواطنات مثل أبناء المواطنين في الحقوق والواجبات.

أجرت الهيئة الاتحادية للموارد البشرية الحكومية دراسة حول احتياجات المرأة العاملة في القطاع الحكومي شمل 7000 موظفة في الحكومة الاتحادية في 28 ابريل 2011. وخلصت الدراسة إلى أبرز التحديات التي تعانيها المرأة العاملة ، تتمثل في الموازنة بين العائلة والعمل، وهيمنة الرجال على المناصب الإدارية العليا ، وقلة فرص التدريب والتوجيه. كما نظم الاتحاد النسائي العام ملتقى تحت شعار " المرأة العاملة : الفرص والتحديات " واستعرضت فيه موضوعات كثيرة تعنى بقضايا المرأة العاملة. ومن المؤشرات التي برزت في الملتقى مشاركة المرأة العاملة المواطنة في الحكومة الاتحادية بنحو 65% من قوة العمل المواطنة واحتلت مناصب قيادية وإشرافيه عليا في الوزارات الخدمية والمجالات الفنية ففي وزارة التربية والتعليم بلغت نسبة المواطنات العاملات في الميدان حوالي 75% وفي الصحة اقتربت النسبة من ذلك من قوة العمل المواطنة.

صدر قرار مجلس الوزراء رقم (6/130 و/9) لسنة 2012 بتكليف وزارة الشؤون الاجتماعية بتشكيل لجنة متخصصة لعمل المعاقين التي تعنى بوضع السياسات والإجراءات اللازمة لتشغيل ذوي الاحتياجات الخاصة، وبالذات في القطاع الخاص وتأهيلهم لإنشاء مشاريع ذات جدوى ومردود اقتصادي.أصدرت معالي مريم الرومي وزيرة الشؤون الاجتماعية، قراراً بتشكيل اللجنة المتخصصة لعمل المعاقين برئاسة وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية، على أن تتولى رسم السياسات اللازمة لعمل المعاقين، ومتطلبات تحقيق أكبر كفاءة ممكنة مع ضمان استمرارية العمل لأطول فترة .وحدد القرار الوزاري مهام اللجنة، وهى تشجيع ودعم المعاقين المؤهلين لإنشاء مشاريع ذات جدوى ومردود اقتصادي، وتوفير المعلومات عن المنح والقروض الميسرة المتاحة وسبل الحصول عليها، بالإضافة إلى توفير المعلومات عن سوق العمل والوظائف المتاحة وأفاقه المستقبلية. كما تتولى اللجنة، إعداد الدراسات حول المهن والوظائف بما يتلاءم والتطورات التقنية واحتياجات سوق العمل وتشجيع وتوجيه القطاع الخاص لتدريب وتأهيل المعاقين مع تقديم الدعم المناسب، وفي حدود الإمكانات المتاحة، فضلاً عن اقتراح الإجراءات اللازمة لحماية المعاقين من كل أنواع الاستغلال في العمل .

وتضم اللجنة في عضويتها ممثلين عن وزارات الشؤون الاجتماعية، والعمل، والداخلية، وهيئة تنمية وتوظيف الموارد البشرية الوطنية، والهيئة الاتحادية للموارد البشرية، وبرنامج الإمارات للكوادر الوطنية، وهيئة تنمية المجتمع بدبي، ومؤسسة زايد العليا للرعاية الإنسانية، ومدينة الشارقة للخدمات الإنسانية.

اطلقت وزارة الدولة لشئون الرئاسة مبادرة "ابشر" لتعزيز مشاركة الكوادر الوطنية، تنفيذاً للتوجيهات السامية لصاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، بوضع إطار استراتيجي شامل لتوظيف المواطنين وفق رؤية متكاملة وواضحة تدعم مبادئ رؤية الإمارات 2021، وتؤدي إلى رفع مستوى مشاركة الكوادر الوطنية في سوق القوى العاملة، وخلق فرص عمل للمواطنين على مستوى الدولة، وتحقيق ميزة تنافسية للاقتصاد الوطني، مما يترتب عليه تحقيق الاستقرار الأسري والاجتماعي للمواطنين، وتنويع مجالات العمل أمامهم، وقد ارتكزت المبادرة على أربعة محاور استراتيجية تخدم تحقيق الأهداف المرجوة من المبادرة، وهي خلق فرص عمل للمواطنين، التدريب والتطوير، الإرشاد والتوجيه المهني، تشجيع المواطنين على الالتحاق بالعمل في القطاع الخاص.

التحديات:

اتخاذ التدابير اللازمة لمراعاة المنظور الجنساني في وضع سياسات الاقتصاد الكلي. وتيسير فرص العمل للمرأة من خلال أمور منها تعزيز الحماية الاجتماعية الكافية وتبسيط الإجراءات الإدارية وإزالة العوائق المالية حسب الاقتضاء. تعزيز وحماية حقوق العاملات واتخاذ ما يلزم لإزالة العوائق الهيكلية والقانونية التي تعرقل المساواة بين الجنسين في العمل.

زاي – المرأة في مواقع السلطة وصنع القرار

الإنجازات:

بدأ يتزايد التسليم في دولة الإمارات العربية المتحدة بأهمية المشاركة الكاملة للمرأة في مواقع صنع القرار والسلطة على جميع الصعد ، بما في ذلك القطاعات الحكومية الاتحادية والمحلية والقطاع الخاص. واستحدثت الدولة جملة من التدابير التشريعية والإجرائية مكنت المرأة من الوصول إلى مناصب عليا في هذه الميادين. خصصت الدولة حقيبتين وزاريتين للنساء في عام 2006 و تضاعف العدد ليصل إلى أربع حقائب وزارية في التشكيلين الوزاريين في الأعوام 2008 و 2013 على التوالي. كما تم تعيين 12 امرأة في مناصب قيادية عليا وكيل وزارة ووكيل وزارة مساعد في وزارات وهيئات الدولة 2013 م مقارنة بعدد 8 سيدات في العام 2008 . جدير بالذكر هنا أن المرأة الإماراتية تقلدت منصب وكيل وزارة مساعد منذ أكثر من عقدين. إضافة إلى ذلك، فقد تم تعيين أول امرأة في منصب الأمين العام لمجلس الوزراء في العام 2006 تقوم بدور مهم في تطوير ومتابعة تنفيذ استراتيجية حكومة دولة الإمارات التي تحدد أولويات العمل الحكومي في جميع القطاعات وتطوير المبادرات التي تقوم بها جميع الجهات الاتحادية ، إلى جانب المشاركة الفاعلة في التخطيط والتنفيذ لإعادة

الهيكلة في الجهاز الحكومي لرفع مستويات الكفاءة والفاعلية أيضاً بما يضمن تحقيق أهداف الاستراتيجية العامة للحكومة.

تشكل المرأة ما نسبته 66% من الوظائف الحكومية من بينها 30% من الوظائف القيادية العليا المرتبط باتخاذ القرار و15% من الوظائف الفنية والأكاديمية التي تشمل الطب والصيدلة والتمريض إلى جانب انخراطها في وظائف مهمة في القوات النظامية بالقوات المسلحة والشرطة والجمارك.

وفي مجال مشاركة المرأة في السلك الدبلوماسي، فتحت الدولة باب تعيين المرأة الإماراتية في وزارة الخارجية كدبلوماسيات ، واستحدثت تدابير للتوفيق بين المسؤوليات الأسرية والمهنية مكنت بذلك المرأة من العمل في المجال السياسي. دخلت المرأة الإماراتية في السلك الدبلوماسي بوزارة الخارجية حيث تم تعيين أربع سفيرات في السويد وإسبانيا وجمهورية الجبل الأسود ومندوبة دائمة للدولة في الأمم المتحدة، بالإضافة إلى قنصل في الصين، كما توجد امرأة واحدة بدرجة وزير مفوض من الدرجة الأولى و11 امرأة بدرجة سكرتير أول و16 امرأة بدرجة سكرتير ثاني و71 امرأة بدرجة سكرتير ثالث و47 ملحقة و3 نساء بدرجة مستشار.

عكفت الحكومة في عام 2008 على إجراء تعديلات جادة تتعلق بقوانين العمل في القضاء تتيح للمرأة دخول المجال القضائي لتتولي منصبي قاض ووكيل نيابة حيث توجد الان قاضيتين في المحكمة الابتدائية وقاضيتين في المحكمة العسكرية ووكيلتي نيابة بالإضافة إلى 17 مساعد وكيلة نيابة ومأذونة شرعية وهناك عدد من النساء يتم تأهيلهن للعمل في مجال القضاء. كما تم تعيين العديد من النساء كمستشارات في إدارة الفتوى والتشريع بوزارة العدل وكاتبات العدل في مختلف محاكم الدولة .

تعيين امرأة لتكون نائباً أول لرئيس المجلس الوطني الاتحادي وبذلك تكون أول امرأة في تاريخ المجلس تشغل هذا المنصب. تعيين امرأة لأول مرة بدرجة معالي في المجلس التنفيذي لإمارة أبوظبي تتولى حقيبة مجلس أبوظبي للتعليم. تعيين امرأة إماراتية في منصب المديرة العامة لمنظمة المرأة العربية وهي منظمة اقليمية تابعة لجامعة الدول العربية لمدة أربع سنوات. تعيين امرأة لشغل منصب رئيس جامعة زايد وعضوات في مجالس إدارات جامعة الإمارات العربية المتحدة وجامعة زايد.

أصدر مجلس الوزراء في التاسع من ديسمبر 2012 قراراً بإلزامية التمثيل النسائي في جميع مجالس إدارات الشركات والهيئات الحكومية في الدولة. وفي هذه المناسبة ، قال صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي في تغريدة على حسابه الشخصي في " تويتر" : " المرأة أثبتت كفاءة كبيرة في جميع مواقع العمل لدينا، واليوم نريدها أن تكون حاضرة بقوة في مراكز اتخاذ القرار في مؤسساتنا". وبهذا القرار تكون دولة الإمارات العربية المتحدة قد رفعت من ترتيبها على الصعيد الدولي في تقليل الفجوة بين الجنسين، بعد ان أصبحت الإمارات الأولى عربياً في هذا المجال. تشير المعلومات أن 22% من

مجالس إدارات الجهات الحكومية سواء الاتحادية أو المحلية يوجد بها العنصر النسائي وتنخفض هذه النسبة إلى 1.5% في مجالس إدارات الشركات المدرجة في الأسواق المالية بالدولة. تتقلد النساء ما بين 3% إلى 5% من الوظائف العليا من مجالس الإدارة وملكية الأعمال في الإمارات، ويلاحظ تدني شغلهن لمنصب رئيس مجلس إدارة في الشركات حيث بلغت النسبة أقل من 1%.

توجد 21 ألف سيدة صاحبة عمل؛ حيث يشكل قطاع صاحبات الأعمال 10% من إجمالي القطاع الخاص الإماراتي يدرين مشاريع بقيمة 40 مليار درهم، كما تمثل صاحبات الأعمال نسبة 15% من تشكيل مجالس إدارات غرف التجارة والصناعة في الدولة.

التحديات:

لا تزال هناك حاجة إلى قيام الحكومة بتشجيع تنفيذ تدابير ترمي إلى تحقيق التوازن الجنساني في التعيين بين المرأة والرجل في دوائر صنع القرار على جميع الصعد.

حاء- الآليات المؤسسية للنهوض بالمرأة

الإنجازات:

أنشأت في دولة الإمارات العربية المتحدة العديد من الأجهزة الوطنية المعنية بقضايا المرأة التزاماً منها بتحقيق المساواة بين الجنسين وتأكيد التزامها بالغايات والأهداف الواردة في إعلان ومنهاج عمل بيجين المعتمدين في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة المعقود في عام 1995. أحرزت تلك الآليات الوطنية تقدم هائل في المبادرات والبرامج والأنشطة المعززة للمساواة بين الجنسين وتعميم المنظور الجنساني. واستطاعت من خلال جهودها الفردية والجماعية والدعم الكبير الذي تحصل عليه من حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة من إدماج المنظور الجنساني في التشريعات والسياسات والبرامج والمشاريع.

تعقد الآليات الوطنية شراكات مختلفة مع الأجهزة الحكومية الاتحادية والمحلية والإقليمية والدولية بشأن النوع الاجتماعي والعمل على اتخاذ خطوات عملية من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين. تعاونت الآليات الوطنية المعنية بالمرأة مع وزارة الدولة لشؤون المجلس الوطني على تمكين المرأة سياسياً حيث نفذت ورش عمل وندوات ومحاضرات لتأهيل المرأة الإماراتية للترشح والانتخاب للدورة التشريعية لسنة 2011. انشأت لجنة استشارية للمرأة العاملة في القطاع الحكومي الاتحادي تتبع الهيئة الاتحادية للموارد البشرية الحكومية في عام 2011 وتختص بدراسة احتياجات المرأة العاملة ومراجعة القوانين الخاصة بعملها وطرح أي تعديلات مطلوبة في هذا الصدد ومتابعة تنفيذ المبادرات والإجراءات المتعلقة ببيئة عمل المرأة دعماً لعملها وتحفيزها وزيادة انتاجيتها والاطلاع على أفضل الممارسات العالمية في هذا الشأن بما يحقق للمرأة غاياتها وأحلامها و مستقبلها وحقها في بيئة عمل مواتية تزيد من إسهاماتها في المجتمع بما يعود بالخير على دولة الإمارات العربية

المتحدة. اطلقت هيئة كهرباء ومياه دبي لجنة نسائية لموظفاتها تعنى بتوفير بيئة إيجابية تشجع الموظفات على تقديم الأفضل من خلال إيجاد مبادرات تحفيزية ترفع من مستوى الرضا والولاء الوظيفي للعاملات في الهيئة.

بدأ الاتحاد النسائي العام في عام 2013 بتحديث الاستراتيجية الوطنية لتقدم المرأة في دولة الإمارات العربية المتحدة التي اطلقت في عام 2002 ويتولى فريق متخصص في قضايا المرأة لتقييم ما تم إنجازه على كافة الأصعدة في السنوات الماضية ووضع استراتيجية وطنية للمرأة للفترة من 2014- 2021 تركز على جودة الحياة للمرأة في مجتمع تتسارع فيه معدلات النمو الاقتصادي والاجتماعي إضافة إلى أن الدولة آخذة في تحقيق مراتب متقدمة في مجال التنافسية العالمية وخاصة على مستوى المرأة. تم تأسيس مركز حماية المرأة (قوارير) في عام 2011 في دائرة الخدمات الاجتماعية في الشارقة في عام 2011 لتوفير الحياة الكريمة لها وتوعيتها بحقوقها وتمكينها من العيش باستقلالية وكرامة من خلال استقبالها في بيئة معيشية مناسبة تلبي فيها حاجاتها الفسيولوجية والاجتماعية والأمنية بشكل مؤقت لحين تحسين ظروفها كما يتم في هذا المركز إعادة تأهيل ضحايا العنف من النساء والفتيات اجتماعياً ونفسياً ومهنياً ودمجهن في المجتمع.

تعمل الآليات الوطنية المختصة بالمرأة وفي مقدمتها الاتحاد النسائي العام بعقد شراكات مع منظمات اقليمية ودولية. فعلى الصعيد الدولي ، دخل الاتحاد النسائي العام في شراكة مع منظمة الأغذية العالمية (الفاو) في عام 2014 لعقد ورش عمل وتدريب للنساء الراغبات في إقامة مشاريع صغيرة ومتوسطة في مجال الزراعة . كما عقد شراكة مع منظمة الأمم المتحدة للمرأة لعقد ورش عمل لبناء قدرات المرأة الريفية وتمكينها اقتصادياً في عام 2013. وشهدت ورش العمل اقبالاً كبيراً من السيدات. نظراً لجهود دولة الإمارات العربية المتحدة في مجال النهوض بقضايا المرأة وإدماجها في التنمية أصبحت المرأة محط أنظار العالم وباتت تهتم بالآليات الدولية وعلى رأسها هيئة الأمم المتحدة للمرأة حيث قدمت الدولة منحة سخية للمنظمة قدرت بنحو خمسة ملايين دولار واصبحت الدولة عضوا في المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للشؤون الجنسانية وتمكين المرأة في عام 2013.

ضمن مشروع تحديث الاستراتيجية الوطنية لتقدم المرأة نظمت إدارة البحوث والتنمية في الاتحاد النسائي العام ورشة عمل في 29 إبريل 2012 وتمثلت أهمية هذه الورشة في أن تمكين المرأة في العمل السياسي والمناصب القيادية باعتباره أحد القنوات الهامة التي تمكن المرأة من المساهمة في عملية صنع القرارات والتعبير عن رأيها واحتياجاتها، لذا تضمنت الاستراتيجية الوطنية لتقدم المرأة في دولة الإمارات العربية المتحدة للفترة 2014- 2021 مبادرات وبرامج تعمل على إزالة كافة العمليات والاتجاهات والسلوكيات النمطية في المجتمع والمؤسسات التي تنمط لأدوار المرأة الإماراتية في مجالات معينة دون غيرها.

ونظمت إدارة البحوث والتنمية كذلك بالتعاون مع وزارة العمل احتفالاً خاصاً بالمواطنات العاملات بالقطاع

الخاص بمناسبة اليوم العالمي للعمال وذلك في 1 مايو 2012. وتضمن الحفل عدداً من الفعاليات شارك في تقديمها طالبات، حيث قدمن أوبريت "أهلاً إماراتي". كما أقيم على هامش الاحتفال معرض للأسرة المنتجة .

وضمن مشروع تحديث الاستراتيجية الوطنية لتقدم المرأة نظمت إدارة البحوث والتنمية ورشة عمل في15 مايو 2012 لمناقشة واقع الخدمات والرعاية الاجتماعية المقدمة للمرأة في دولة الإمارات العربية المتحدة بهدف الوقوف على أهم الاحتياجات المستجدة واقتراح البرامج والمشاريع التي تمكن المرأة في مختلف المجالات وصولاً لتضمينها في الاستراتيجية الوطنية لتقدم المرأة في الدولة لخمس سنوات مقبلة. وقد شارك في الورشة ممثلون عن المؤسسات المعنية بتقديم الرعاية والخدمات الاجتماعية للمرأة.

التحديات:

اتخاذ التدابير لنشر الوعي بالمنظور الجنساني لدى الأليات المعنية بقضايا المرأة و مؤسسات المجتمع المدني الأخرى والقطاع الخاص وتشجيعهم على تحمل المسؤولية الاجتماعية والعمل على نشر معلومات تراعي المنظور الجنساني .

طاء – حقوق الإنسان للمرأة

الإنجازات :

انضمت دولة الإمارات العربية المتحدة إلى المواثيق والمعاهدات والبروتوكولات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان والتي تنص على مبدأ المساواة بين الجنسين ، عملت الحكومة ومنظمات المجتمع المدني على نشر ثقافة حقوق الإنسان بشكل عام والمرأة بشكل خاص.

اصدرت الدولة منذ تأسيسها تشريعات وتعديلات عليها تمنح المرأة حماية خاصة وتقضي على أي تمييز ضدها. وفي 2011م تم تعديل التشريعات المتعلقة باكتساب الأبناء من أم مواطنة لجنسية الدولة حسب مرسوم رئيس الدولة ، حيث يتضمن المرسوم ما يلي:

- معاملة أبناء المواطنات معاملة المواطن الأصلي دون تمييز في التعليم والصحة والتوظيف.
- حق التقدم في اكتساب الجنسية بعد اتمامه سن 18 سنة.

وفي ضوء ذلك تشير إحصاءات وزارة الداخلية أنه منذ صدور المرسوم تم منح عدد 2047 من أبناء المواطنات لجنسية الدولة. وشملت تلك التوجيهات أيضاً أبناء المواطنات الذين لم يتبين نسبهم لأبائهم والأطفال مجهولي النسب .

صدر قرار مجلس الوزراء رقم (2/269) لسنة 2009 بشأن اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني . ترأس اللجنة مساعد وزير الخارجية للشؤون القانونية ، تم اعتماد عمل اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني للعام

2011- 2012 من خلال إنشاء ثلاث لجان هي , لجنة الإعلام والتوجيه والنشر والتي تقوم بالتعريف باللجنة الوطنية واختصاصاتها ونشر الوعي بالقانون الدولي والتنسيق مع المؤسسات الإعلامية في الدولة حول توعية المواطنين والمقيمين بالدور الذي تقوم به اللجنة إضافة إلى تنظيم زيارات ميدانية إلى كل من المدارس الثانوية وكليات القانون والسياسات والإعلام والكليات العسكرية بهدف التوعية بنشاط اللجنة الوطنية وأحكام القانون الدولي. كما تقوم اللجنة الإعلامية بتوثيق البيانات والإحصائيات المتعلقة بالمساهمات التي تقوم بها اللجنة الوطنية على مستوى الدولة وإنشاء مركز للتوثيق والمعلومات بمقر اللجنة يتضمن الوثائق والتقارير والقوانين الخاصة بالقانون الدولي الإنساني ودعمه بأحدث المؤلفات والبحوث ذات الصلة.

فيما تقوم لجنة التدريب والتعليم بالسعي لإدراج القانون الدولي الإنساني كمادة مستقلة ضمن برامج التدريب العسكرية والمقررات الجامعية لطلبة كلية القانون والسياسة والإعلام والسعي لإنشاء دبلوم دراسات عليا في تخصص القانون الدولي الإنساني، إضافة إلى تحديد مضامين ومفاهيم القانون الدولي الإنساني لتضمينها ضمن المناهج الدراسية للمراحل قبل الجامعة بالتنسيق مع وزارة التربية والتعليم.

أصدر مجلس الوزراء قرار رقم 29 لسنة 2010، يحظر على الجهات المعنية رفض إلحاق متعايش مع فيروس نقص المناعة البشري "الايدز"، بالعمل لديها بسبب إصابته بالفيروس إذا كانت حالته الصحية تسمح له بمزاولة المهام الوظيفية التي سيكلف بها، وكانت طبيعة العمل لا تشكل خطراً على الصحة العامة وفقاً لما تقرره اللجنة الطبية المختصة، وذلك ما لم توجد أسباب أخرى تحول دون ذلك. وتضمن القرار برنامجا وطنياً لمكافحة فيروس نقص المناعة البشري، ينص على إنشاء وتشغيل مراكز الفحص الطوعي اللا اسمي وفقاً للمعايير المحددة من قبل إدارة البرنامج.و منح" البرنامج" الحق لكل شخص أن يجري، وبصفة طوعية فحصاً لا اسمياً ومجانياً لدى المؤسسات أو المراكز المختصة والمعتمدة من قبل البرنامج، وذلك لغرض الكشف عن الإصابة بالفيروس، وفي هذه الحالة لا يتم إجبار الشخص أو المركز الذي قام بإجراء الفحص على الكشف عن هويته.

وحظر قرار مجلس الوزراء الذي وزعت مواده على 7 فصول ، وضع قيود أو شروط خاصة على المتعايشين مع الفيروس تحول دون حصولهم على الحقوق المقررة لكافة أفراد المجتمع في القوانين المعمول بها بالدولة، وذلك بما لا يتعارض مع أي أحكام واردة في قوانين أخرى.ونص القرار، على ضرورة أن "تضمن الجهات المعنية استمرار المتعايش مع الفيروس في عمله لديها ولا يتم تغيير طبيعة عمله لديها أو فصله أو إجباره على التقاعد إلا إذا تبين أن حالته تتعارض مع أداء متطلبات عمله أو كان استمراره بالعمل يشكل خطراً على

الصحة العامة وذلك وفقاً لما تقرره اللجنة الطبية المختصة. واعتبر القرار الذي جاء في 25 مادة، الإصابة بفيروس نقص المناعة المعيقة عن القيام بالمهام الوظيفية ضمن الأسباب الموجبة لعدم اللياقة الصحية للخدمة، شريطة أن يثبت ذلك بقرار من اللجنة الطبية المختصة.

الاتحاد النسائي العام الآلية الوطنية المختصة بقضايا المرأة وهو عضو فاعل في اللجنة الوطنية لإعداد التقرير الدوري الشامل لحقوق الإنسان والذي يرأسها معالي وزير الدولة للشئون الخارجية. من الحملات المهمة المستمرة والتي تجد تعاون كبير بين الاتحاد النسائي العام ووزارة العدل والمؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني مبادرة " أعرفي حقوقك" ، تتولى هذه المبادرة نشر ثقافة حقوق المرأة في جميع إمارا الدولة وتحظى باهتمام شعبي . تنفذ في هذه المبادرة محاضرات وورش عمل وندوات ونشرات وتعريف بالقوانين والمعاهدات ذات الصلة بحقوق المرأة. القانون في الإمارات ساوى بين الذكر والأنثى في الدرجات الوظيفية والرواتب وصدر مرسوم بقانون اتحادي رقم (9) لسنة 2011م في شأن تعديل بعض أحكام المرسوم بقانون اتحادي رقم (11) لسنة 2008م بشأن الموارد البشرية في الحكومة الاتحادية وقد نصت المادة (20) على أن " يكون لجميع الوزارات جدول درجات ورواتب موحد يصدر بقرار من مجلس الوزراء بناءً على اقتراح الهيئة الاتحادية للموارد البشرية الحكومية وفقاً لمجموعة من الأسس، ليس من ضمنها كون شاغل الوظيفة ذكر أو أنثى ، بل تتعلق جميعها بمهام الوظيفة ذاتها والمؤهلات المطلوبة لشغلها وحجم المسئولية التي يتحملها الموظف بغض النظر عن نوعه. ووفرت الحكومة حضانات للأطفال للمرأة العاملة في مقر عملها، وعززت ذلك بعدد من القرارات منها منح المرأة العاملة ساعتين رضاعة لمدة 4 أشهر محسوبة براتب إجمالي، ومنح تذكرة سفر لأحد أفراد العائلة لمرافقة الموظفة المواطنة على نفقة جهة العمل عند إيفادها في مهمة رسمية. قرر مجلس الوزراء في عام 2011 بمنح الموظفة المواطنة العاطل زوجها عن العمل هلاوة أبناء وموضوع السكن حيث قرر المشرع أن تعامل الموظفة التي تعول أبناءها بمنحها نسبة سكن 60% ، وأيضاً في حالة وفاة زوجها لها إجازة 4 أشهر و10 أيام مراعاة لظروفها وحالتها النفسية.

التحديات:

لدى دولة الإمارات العربية المتحدة سجل متميز في مجال حقوق الإنسان بشكل عام والمرأة بشكل خاص إلا أن ذلك يتطلب إنشاء هيئة مستقلة تعنى بحقوق الإنسان ويتضح من خلال المتابعات أن الدولة بصدد إنشاء تلك الآلية وكلما كان ذلك قريباً كلما كان ذلك مفيداً.

الإنجازات:

تشهد الساحة الإعلامية في دولة الإمارات العربية المتحدة العديد من التطورات المهمة على صعيد تكريس الشفافية وحرية الصحافة وتحديث التشريعات التي تنظم الأنشطة الإعلامية وتطوير البنية التحتية الإعلامية لمواكبة التحولات العالمية في مجال تقنية الاتصالات والمعلومات. تصدر الدولة ثماني صحف عربية وثماني صحف باللغة الإنجليزية بالإضافة إلى العشرات من المجلات والدوريات المتخصصة. وصل عدد الشركات المتخصصة العاملة في المنطقة الحرة لمدينة دبي للإعلام إلى أكثر من 1400 شركة من بينها 60 مؤسسة تلفزيونية تقوم بتشغيل وبث ما يناهز 150 محطة تلفزيونية ، وأكثر من 120 دار نشر تصدر نحو 400 مطبوعة، وتضم المنطقة الإعلامية في أبوظبي 135 شركة وطنية وعالمية تعمل في مجالات توزيع وانتاج المواد الإعلامية والمواد السمعية والبصرية، كما توجد منطقة إعلامية حرة في الفجيرة وأخرى في إمارة رأس الخيمة ، تحتضن العشرات من المؤسسات الإذاعية والتلفزيونية ، عدا فعاليات وأنشطة نادي دبي للصحافة ، وجمعية الصحافيين التي تضم 734 عضواً، والدوائر المحلية للإعلام والمئات من المراسلين الصحفيين المعتمدين لدى الدولة. هذه الكم الهائل من المحتوى الإعلامي مكن الدولة من الاحتفاظ على ترتيبها المتصدر عربياً وموقعها في المرتبة 12 عالمياً في قائمة أكثر البلدان نفاذاً للإنترنت بمعدل انتشار يصل إلى 82.15% حسب تقرير منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية للعام 2010.

شهدت دولة الإمارات العربية المتحدة تزايداً مذهلاً في عدد مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي حيث احتلت الإمارات المركز السادس عالمياً في مؤشر المشاركة الإلكترونية في استبيان الحكومات الإلكترونية الصادرة عن الأمم المتحدة في عام 2013، كما حازت الدولة على العلامة الكاملة في استخدام الإنترنت والإعلام الاجتماعي للتواصل مع الجمهور من أجل تطوير الخدمات وإثراء سبل اتخاذ القرار. هناك ما يزيد عن 60% من المؤسسات الحكومية الاتحادية في الدولة لديها وسائل التواصل الاجتماعي ، حيث تقوم بنشر الأخبار المؤسسية أو الإجابة عن استفسارات المتعاملين. ولا يقتصر الاهتمام باستخدام وسائل الاتصال الاجتماعي على مؤسسات الدولة بل قامت كل إمارة منفردة على تعزيز هذا الجانب من الإعلام حيث فاز مركز اتصال حكومة أبوظبي التابع لمركز أبوظبي للأنظمة الإلكترونية والمعلومات بالمركز الأول في جائزة الأمم المتحدة الدولية عن فئة " التعريف بالاستراتيجيات الحكومية الشاملة للعصر الرقمي". قدمت حكومة دبي الذكية مبادرة رائدة في مجال توفير الخدمات الحكومية الالكترونية موجهة للجمهور وأخرى مشتركة للجهات الحكومية وموظفيها، ولشركات الأعمال ولمتطلبات الحياة اليومية لمجتمع إمارة دبي.

أعلن صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي عن تطوير الخدمات الحكومية والانتقال من الحكومة الالكترونية إلى الحكومة الذكية وذلك من خلال توفير الخدمات الحكومية على الهواتف والأجهزة المحمولة للمتعاملين وتسهيل وصولها للمتعاملين في أي مكان وزمان. تتميز دولة الإمارات العربية المتحدة بأفضل بنية تحتية في قطاع الاتصالات في العالم ويصل عدد المشتركين في الهواتف في الإمارات ما يقارب من 14 مليون وبمعدل هاتفين محمولين لكل فرد. تشير الإحصاءات في عام 2013 ، أن هناك ما يقرب من 3.6 ملايين مستخدم نشط للفيس بوك في الإمارات ونحو 43% من السكان يستخدمون موقع فيس بوك و61% من مستخدمي الانترنت يستخدمون فيس بوك و69% من المستخدمين ذكور ونحو 31% من الإناث، تتراوح أعمار المستخدمين من 22- 30 عاماً. هناك ما يقرب من 44% من سكان الإمارات يستخدمون تويتر وتبلغ عدد التغاريد نحو 2.5 مليون تغريدة يومياً.

أظهرت دراسة قامت بها كلية دبي للإدارة الحكومية إلى ان الإمارا ت تشهد استيعاباً أكبر نسبياً مقارنة مع باقي دولة منطقة الخليج العربي لأهمية التواصل الاجتماعي مع وجود فرص أكبر للتطور. ولفتت الدراسة إلى أن الدولة تأتي في مقدمة دول الخليج العربي من حيث نسبة النساء المستخدمات لوسائل التواصل الاجتماعي.

طورت مؤسسة دبي للإعلام سياسات التواصل الاجتماعي لقطاع التلفزيون والإذاعة حيث ارتفع عدد ونسبة التفاعل مع متابعي حسابات القنوات الإذاعية والتلفزيونية التابعة للمؤسسة بنسبة 100% خلال عام واحد فقط وتركز المؤسسة على تعزيز التفاعل والتواصل مع الجمهور وإشراكهم من خلال الاستماع إلى آرائهم وملاحظاتهم مع الحرص على بناء علاقة قائمة على الثقة مع المتابعين وإعطائهم الأولوية دائماً. هناك اهتمام كبير في إدماج العنصر النسائي في الإعلام حيث تقلدت عدة نساء مهام كبيرة في مؤسسات إعلامية رسمية. تشغل نورة محمد الكعبي منصب الرئيس التنفيذي لهيئة المنطقة الإعلامية twofour54 أبوظبي في عام 2012، المبادرة الحكومية التي تهدف إلى تطوير قطاع إعلامي وترفيهي مستدام في دولة الإمارات العربية المتحدة، كما تشغل مع امرأة أخرى عضوية مجلس إدارة شركة أبوظبي للإعلام الذي تم تشكيله في عام 2014. وتقديراً لجهودها المتميزة في مجال الاعلام ، فقد منحت نورة الكعبي لقب أفضل رئيس تنفيذي في قطاع الإعلام لعام 2012 ووصفتها محلة لانوفيل أوبزرفاتور الباريسية بأنها "ملكة الإعلام" في عام 2013. وحسب توقعات الرئيسة التنفيذية لهيئة المنطقة الإعلامية أبوظبي ، ستصل نسبة النساء الإمارتيات العاملات في قطاع الإعلام نحو 40% في عام 2030.

نستطيع أن نقول أن النساء في دولة الإمارات العربية المتحدة استفدن استفادة كبيرة من وسائل التواصل الاجتماعي والصحف والإذاعة والتليفزيون في تعميق الوعي بالمساواة بين الجنسين ، كما اتاحت وسائل

التواصل الاجتماعي الحديثة درجة عالية من الحرية بين النساء للتعبير عن أفكارهن وطرح قضاياهن بشكل يمكنهن من تعميمها والتأثير في المجتمع بشكل سريع.

التحديات:

اتخاذ تدابير فعالة للاستفادة من تكنولوجيا المعلومات لبناء وتعزيز قدرات المرأة على إقامة شبكات الربط والوصول إليها وتشجيعها ودعم برامج ترمي إلى بناء قدرات المنظمات غير الحكومية النسائية.

كافـ المرأة والبيئة

الإنجازات:

عملت دولة الإمارات العربية المتحدة على اطلاق الكثير من المبادرات لتمكين المرأة وإشراكها في وضع خطط إدارة الموارد الطبيعية والبيئية ومتابعة ورصد تنفيذها. تشغل المرأة في الدولة مناصب قيادية في مؤسسات حكومية بيئية مهمة حيث تتولي السيدة/ رزان خليفة مبارك وظيفة أمين عام لهيئة البيئة بأبوظبي ، وتشغل منصب العضو المنتدب لجمعية الإمارات للحياة الفطرية وعضو شبكة البصمة العالمية وعضو في مجلس إدارة الحياة البرية. كما تشغل وظيفة الوكيل المساعد لشؤون البيئة بالوكالة في وزارة البيئة والمياة امرأة. وتعتبر مدينة مصدر في أبوظبي من أكثر مدن العالم استدامة ، فهي مركز صاعد للطاقة المتجددة والتقنيات النظيفة يوفر بيئة تدعم الابتكار وروح الريادة. عينت مصدر الدكتورة / نوال الحوسني مديرة لإدارة الاستدامة. تتولى المرأة الإماراتية رئاسة 50% من أقسام هيئة البيئة بأبوظبي ومنها التنوع البيولوجي ، والعلاقات العامة والاتصال، وجودة البيئة والشؤون المالية والإدارية ، وقسم التوعية وغيرها من الأقسام.

نظمت هيئة البيئة الكثير من حملات التوعية البيئية التي تستهدف زيادة وعي المرأة بالقضايا البيئية وتفعيل دورها في المحافظة على البيئة وحمايتها من التلوث واستدامتها، وذلك إيماناً من الهيئة بالدور المحوري الذي تلعبه المرأة في إعداد وتاهيل الأجيال القادمة ، لبناء الاتجاهات الإيجابية وتشكيل السلوك البيني الإيجابي لديهم، ما سيساهم في دعم القيم البيئية وتعزيز انتشارها.

نظم الاتحاد النسائي العام حملات توعية بيئية للمرأة لتساعدها على اتخاذ قرارات بيئية صحيحة مثل ترشيد استهلاك الكهرباء والماء و شراء منتجات صديقة للبيئة وإعادة تدوير النفايات وتزويدها بالمعلومات البيئية الصحيحة ليساهمن في عملية التغيير نحو الأفضل. كما احتفى بيوم البيئة الوطني من خلال تنظيم جلسة حوارية شاركت فيها شخصيات نسائية بارز في مجال البيئة حيث شاركت كل من مديرة إدارة الاستدامة في مدينة مصدر والمديرة التنفيذية لقطاع التنوع البيولوجي في هيئة البيئة بأبوظبي تم التركيز فيها على بناء قدرات المرأة وتوعيتها بلعب دور بارز في المحافظة على البيئة، وبالأخص التعريف بالطاقة المتجددة وبيان

التطبيقات المتاحة على صعيد الأفراد في استخدام الطاقة الشمسية في المنازل وطرق ترشيد استهلاك الكهرباء عموماً. وبمناسبة الذكرى السنوية بيوم الأرض العالمي الموافق 2014/4/22م ، احتفل الاتحاد النسائي العام بهذه الذكرى وشاركت في هذه المناسبة زوجات السلك الدبلوماسي في الدولة بهدف خلق رأي عام لأهمية البيئة بين النساء والمحافظة عليها ، وإبراز قضية البيئة كإحدى القضايا الأساسية في الدولة.

عقد الاتحاد النسائي العام شراكة مع منظمة الأمم المتحدة للتغذية (الفاو) من خلالها يقوم الاتحاد النسائي العام بتمويل مشروع اقامة حدائق تعليمية في المدارس في العام الدراسي 2013- 2014 بالتعاون مع مجلس أبوظبي للتعليم وجامعة الإمارات العربية المتحدة وجهاز أبوظبي للرقابة الغذائية ويتضمن المشروع إنشاء جدائق في المدارس يقوم الطلبة والمدرسون بالإشراف عليها وزراعة منتوجات من بيئة الإمارات مع تنفيذ خطوط ري وتقنيات حديثة لتقليل استهلاك المياه بهدف بناء قدرات المؤسسات التعليمية ورفع الوعي بأهمية التغذية الصحية وبناء قدرات المدرسين وتدريبهم في مجال الزراعة وتعليم مهارات الزراعة الحديثة والعضوية.

نظمت شركة الإنتاج والإستشارات الإعلامية " ميديا لاب " مهرجان أبوظبي الدولي لأفلام البيئة الذي اقيم في الفترة من 20 إلى 25 ابريل 2013م وترأست الأمينة العامة لهيئة بيئة أبوظبي لجنة تحكيم مسابقة الأفلام الرسمية. ويستهدف المهرجان الترويج الجماهيري لأهمية المحافظة على البيئة تحت شعار من أجل أن تصبح الأرض مكاناً أفضل للحياة وكذلك استطلاع ومواكبة كل ما هو حديث وجديد في مجالات التوعية والمحافظة على البيئة.

اطلقت هيئة بيئة أبوظبي بالتعاون مع شركة بي بي برنامج تعليمي بيئي " مبادرة المدارس المستدامة" للفترة من 2009 -2013 وتهدف المبادرة بشكل رئيسي إلى بناء قدرات المجتمعات المدرسية لمعالجة تأثيراتها البيئية ومساعدتها على غرس السلوك البيئي الإيجابي وايجاد بيئة مستدامة للتعليم ولتنفيذ انشطة التوعية البيئية في المجتمع المدرسي.

نفذت مجموعة من طالبات المرحلة الثانوية في دبي مشروع لحماية البيئة تحت اسم " صدى البيئة " نظمه مركز نما للتدريب والاستشارات يهدف إلى توعية الناس بأهمية إعادة تدوير المخلفات الورقية والمواد المستهلكة والانتفاع منها وإمكانية إعادة استخدامها في أغراض متنوعة. قام الفريق بجولات على الحدائق العامة واستهداف روادها وتم توزيع منشورات التوعية البيئية عليهم وإقامة ورشة عمل للأطفال بهدف ترسيخ مبدأ إعادة التدوير وزرع الثقافة البيئية في نفوس الأطفال.

التحديات:

اتخاذ تدابير لوضع برامج وهياكل أساسية تراعي الفوارق بين الجنسين بهدف الاستجابة على نحو فعال في حالات الكوارث والطوارئ التي تهدد البيئة والأمن المتصل بأسباب العيش وتهدد تلبية الاحتياجات الأساسية للحياة اليومية.

لام – الطفلة

الإنجازات:

أصدر صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة ، القانون الاتحادي رقم 1 لسنة 2012، وهو أول قانون اتحادي في الدولة يختص في تنظيم رعاية الأطفال مجهولي النسب، والذي نظم عملية إنشاء وتطوير دور الرعاية، وتأمين أسر حاضنة، لتوفير الرعاية الصحية والنفسية والاجتماعية والترفيهية والتعليمية للأطفال المجهولين. وحدد القانون الجديد الطريقة القانونية التي يجب التعامل بها مع أي طفل مجهول نسب، يتم العثور عليه في أي مكان، وفق المادة (3)، التي تشير إلى ضرورة إبلاغ أقرب مركز شرطة، ويتم تسليم الطفل رسمياً، ومن ثم إرساله إلى أقرب مركز صحي لإجراء الفحوص الطبية اللازمة، وتكون النيابة العامة المسؤولة عن إحالة الطفل إلى دار رعاية مجهولي النسب، بالتنسيق مع وزارة الشؤون الاجتماعية، ووزارة الداخلية. وبعد اختيار اسم رباعي للطفل مجهول النسب، تتولى الدار بقية الإجراءات اللازمة لتسجيل الطفل رسمياً، وفق القوانين المعمول بها في الدولة، ليحصل على حقوقه كاملة أسوة بمواطني الدولة، إذ يبقى الطفل في دار الرعاية التي تكون مسؤولة عن احتياجاته كافة حتى تأمين أسرة حاضنة له تنطبق عليها شروط الحضانة. ويشير القانون إلى أحقية أهل الطفل المحضون باسترداده، حال ثبتت بنوة مجهول النسب، بموجب حكم قضائي بات، ويعاد تسجيله باسم من ثبتت بنوتهم له وفقاً للقوانين المعمول بها في الدولة.

أصدر صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات القانون الاتحادي رقم 15 لعام 2009 بشأن مكافحة التبغ والقاضي بحظر إدخال التبغ ومنتجاته إلى الدولة إلا إذا توافرت الشروط والمواصفات القياسية المتبعة في الدولة والتي من ضمنها وجود عبارات وصور تحذيرية واضحة على عبواته إضافة إلى منع كافة أشكال الإعلان والترويج والدعاية أو الرعاية لأي من منتجات التبغ. وشدد قانون مكافحة التبغ العقوبات على المخالفين لتصل في بعض الحالات إلى مليون درهم مع الحبس لمدة لا تقل عن عامين. ونص القانون في بعض مواده على منع بيع منتجات التبغ لمن لا يتجاوز سنه 18 سنة ومنع زراعة التبغ وحظر استيراد وبيع الحلوى والألعاب التي تشبه التبغ أو منتجاته إضافة إلى عدة تنظيمات ولوائح تهدف إلى ردع المخالفين وضمان التزام جميع الأفراد والشركات ببنود القانون بما يضمن توفير أجواء صحية في الأماكن العامة والمناطق السكنية وتجنيب غير المدخنين مضار التدخين السلبي والإزعاج الذي يسببه استهلاك منتجات

التبغ بمختلف أشكالها. وأعطى القانون الحق للمحكمة في حال إدانة الشركة أو الشخص بمخالفة القانون بمصادرة المواد المضبوطة والمواد الإعلانية وحتى إغلاق المنشأة. وحظرت المادة 5 بيع أو تقديم التبغ أو أي من منتجاته لمن تقل سنه عن 18سنة حماية للقصر .وحظرت المادة 6 عرض أو بيع منتجات التبغ إلا في الأماكن المخصصة لذلك والحاصلة على ترخيص كما حظرت المادة 7 التدخين في الأماكن العامة و المغلقة.

أصدر مجلس الوزراء قرار رقم 7 لسنة 2010 في شأن نظام المؤسسات غير الحكومية لرعاية وتأهيل المعاقين. وبموجب القرار فإن وزارة الشؤون الاجتماعية تتولى الترخيص للمؤسسات ولا يجوز لأي شخص طبيعي او اعتباري انشاء مثل تلك المؤسسات الا بعد الحصول على ترخيص بذلك من الوزارة.ووفقا للقرار فإنه على المؤسسات القائمة في تاريخ العمل بهذا القرار ان تستكمل جميع الشروط والاجراءات المطلوبة وفقا للقرار وذلك خلال ستة اشهر من تاريخ العمل به والا اعتبرت مخالفة. ووضع القرار واجبات على المؤسسة القيام بها ومنها تقديم بيان مفصل عن مناهجها وخططها وبرامجها التأهيلية للادارة في بداية كل عام والحصول على موافقة مسبقة من الوزارة قبل احداث اي تغيير في مناهجها او خططها او احداث اي تغيير في مبنى المؤسسة وتطبيق اللوائح التي تصدرها الوزارة بشأن مؤسسات الرعاية والتأهيل الخاصة بالمعاقين وتوفير الرعاية الصحية والاجتماعية والنفسية للمعاقين واحترام المبادئ والقيم الاسلامية والعربية والقوانين والاعراف والتقاليد السائدة في المناهج التي تطبقها والاحتفاظ بجميع الاختبارات الطبية والتشخيص الطبي لكل مستفيد. وتخضع المؤسسات للرقابة والتفتيش من قبل الاجهزة المختصة في الوزارة للتأكد من التزامها بما جاء بالترخيص. وافرد القرار مادة للجزاءات المخالفة لاحكام القرار ومنها تنبيه المؤسسة المخالفة كتابيا ومطالبتها بازالة آثارها فورا وانذار المؤسسة بازالة اسباب المخالفة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الانذار وتوقيع غرامة ادارية على المؤسسة وفي جدول المخالفات والغرامات المرفق بالقرار ووضع المؤسسة تحت الاشراف الاداري والمالي للوزارة وغلق المؤسسة نهائيا او تحويلها لمؤسسة اخرى.

أصدرت الدولة القانون الاتحادي رقم (29) لسنة 2006م، في شأن حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة، والذي خضع للتعديل بموجب القانون الاتحادي رقم (14) لسنة 2009 بتعديل بعض أحكام القانون الاتحادي رقم (29) لسنة 2006م، بحيث قرر المشرع استخدام كلمة «المعاقين» بدلا من عبارة «ذوي الاحتياجات الخاصة». ولم يتوقف اهتمام دولة الإمارات العربية المتحدة بحقوق المعاقين عند حد إصدار القانون آنف الذكر، وإنما قامت كذلك بالتصديق على الاتفاقية الدولية الشاملة والمتكاملة لحماية وتعزيز حقوق المعاقين وكرامتهم، وذلك بموجب المرسوم رقم (116) لسنة 2009م.

وافق المجلس الوطني الاتحادي في 22 يناير 2014 على مشروع قانون اتحادي في شأن حقوق الطفل ورفع إلى الحكومة لإقراره. ويتضمن الحقوق الأساسية التالية:

- أمان ورعاية:

تحديد الحقوق الأساسية للطفل كالحق في الحياة والأمان، والنمو والتطور والرعاية،والتعبيرعن أرائه بحرية، وتسجيله بعد ولادته فوراً في سجل المواليد. التشديد على أن يكون للطفل اسم لاينطوي على تحقير أو مهانة لكرامته، وله حق الجنسية وفق أحكام القوانين المعمول بها في الدولة، إضافة إلى الحق في النفقة .

- آليات الحماية:

يعتبر ضرراً بليغاً أو خطراً محدقاً كل فعل أو امتناع عن فعل يهدد حياة الطفل أو سلامته أو صحته البدنية أو النفسية أو الأخلاقية أو العقلية بشكل لا يمكن تلافيه بمرور الوقت .

- الاعتداء الجنسي :

حظر كل من أدين بجريمة من جرائم الاعتداء الجنسي أو جريمة من جرائم إباحية الأطفال أن يعمل في وظيفة أو عمل يجعله يتصل فيه اتصالاً مباشراً مع الأطفال أو يخالطهم بسببه. يحكم القاضي على كل من أدين بجريمة اعتداء جنسي على طفل بأن يمنع من الإقامة في المنطقة التي يسكن فيها الطفل المعتدى عليه بحدود خمسة كيلومترات مربعة محيطة بمقر إقامة الطفل.

- سوء المعاملة:

استحداث مادة تهدف إلى إنشاء سجل في وزارة الشؤون الاجتماعية عبر التنسيق مع الجهات المختصة، تقيد فيه حالات سوء معاملة الأطفال.اشتراط سرية كل ما يدون في هذا السجل ولا يجوز الاطلاع عليه إلا بإذن من النيابة العامة أو المحكمة المختصة حسب الأحوال.

- الأوراق الثبوتية:

التزام كل من والدي الطفل أو من له سلطة عليه قانوناً باستخراج الأوراق التي تثبت واقعة ميلاده وجنسيته وكافة الأوراق الثبوتية الأخرى الخاصة به طبقاً للقوانين السارية في الدولة.التطرق إلى المطلوب من مديري دور العرض التي تعرض أفلاماً سينمائية وقنوات البث التلفزيوني وغيرها من الأماكن المماثلة المشار إليها في القانون.التشديد على الإعلان في مكان ظاهر ومرئي ما يفيد حظر الدخول أو المشاهدة للأطفال طبقاً لما تنص عليه اللائحة التنفيذية لهذا القانون.

- العقوبات:

الحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر وبالغرامة التي لا تقل عن مئة ألف درهم ولا تزيد على مليون درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين على كل من خالف أي حكم من أحكام البند (4) من المادة (21) من هذا القانون، والمادة

30 من مشروع القانون.شمول المادة 30 للعقوبات كونها تتعلق بما تقوم به شركات الاتصالات ومزودي خدمات الإنترنت في إبلاغ السلطات المختصة أو الجهات المعنية عن أية مواد لإباحية الأطفال يتم تداولها عبر مواقع وشبكات الإنترنت.التشديد على ضرورة تقديم المعلومات والبيانات الضرورية عن الأشخاص أو الجهات أو المواقع التي تتداول هذه المواد أو تعمد إلى التغرير بالأطفال.

مخاطبة الغرائز:

حظر نشر أو عرض أو تداول أو حيازة أو إنتاج أية مصنفات مرئية أو مسموعة أو مطبوعة أو ألعاب موجهة للطفل تخاطب غرائز الطفل الجنسية أو تزين له السلوكيات المخالفة للنظام العام والآداب العامة أو يكون من شأنها التشجيع على الانحراف في السلوك.يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة وبالغرامة التي لا تقل عن مئة ألف درهم ولا تزيد على أربعمئة ألف درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من خالف أي حكم من أحكام المادة (27)، أو البندين (4،3) من المادة (38) من هذا القانون.

تم في عام 2012 الإعلان في الاتحاد النسائي العام عن تشكيل اللجان الطيا والفنية لبرنامج المسح العنقودي المتعدد المؤشرات وهو برنامج مسح أسري عالمي وضعته وتشرف على تطبيقه منظمة اليونيسف، المسح مصمم لجمع بيانات سليمة إحصائياً وتقديرات قابلة للمقارنة دولياً لمؤشرات رئيسية تستخدم لتقييم وضع النساء والأطفال في مجالات الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية ويوفر مسح الـ MICS 4أيضاً أداة لرصد التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الوطنية والالتزامات العالمية التي تهدف إلى تعزيز رفاهية النساء والأطفال بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة.

أطلق الاتحاد النسائي العام والمجلس الأعلى للأمومة والطفولة في يوم الطفل العالمي الموافق 20 /نوفمبر 2012 بالتعاون مع منظمة اليونيسيف قاعدة بيانات تختص بشؤون النساء الأمهات والأطفال في الدولة لتسهيل جمع البيانات وصيانة وتحديث وتوزيع مؤشرات النساء والأمومة والطفولة في الإمارات في ما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية.

بدعم من سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك رئيسة الاتحاد النسائي العام - الرئيسة الأعلى لمؤسسة التنمية الأسرية - رئيسة المجلس الأعلى للأمومة والطفولة السفيرة فوق العادة لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) وقع الاتحاد النسائي العام مذكرة تفاهم مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) في 25 ديسمبر 2011، ويهدف المشروع الى المساعدة في تحسين التغذية ورفع الوعي لدى طلبة المدارس من خلال تعلم مهارات الزراعة والتغذية والأنظمة الغذائية الصحية وكذلك تدريب الأسر وافراد المجتمع على انشاء الحدائق البسيطة وبناء قدرات المدرسين والمدرسات المشاركين وتدريبهم.

يقوم المجلس الأعلى للأمومة والطفولة بالتعاون مع الاتحاد النسائي العام ومركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية وشركائهم من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني التي تعنى بالطفولة وبدعم من منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف) - مكتب دول الخليج العربية بتنفيذ مشروع تقييم نظام حماية الطفل في الإمارات وذلك باستخدام مجموعة أدوات عالمية تم اعتمادها من المكتب الرئيسي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسيف) بنيويورك. ويهدف مشروع تقييم نظام حماية الطفل إلى تحديد الفجوات في السياسات والتشريعات والخدمات في مجال حماية الطفل لمعرفة الاحتياجات والأولويات والتحديات التي ستساعد صانعي القرار في رفع وتعزيز القدرات الوطنية لتطوير الخدمات المقدمة في مجال حماية الطفل .

ولحماية مستخدمي وسائل تقنية المعلومات والشبكات المعلوماتية من الجرائم الالكترونية ، أصدرت دولة الإمارات العربية المتحدة في 13 أغسطس 2011 المرسوم بقانون اتحادي رقم (5) لسنة 2012 في شأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات . وقد اشتمل القانون على نصوص تحمي الطفل من أن يكون ضحية لمحتوى الكتروني اباحي.

التحديات:

اتخاذ تدابير فعالة وعاجلة لتعبئة الرأي العام بشأن الآثار الإيجابية لتطبيق قانون حقوق الطفل وتكثيف برامج وورش عمل تعنى ببناء قدرات منفذي القانون وتأهيل المؤسسات المعنية برعاية وحماية الطفل.

جدول يبين توزيع الطلبة حسب النوع على المراحل التعليمية المختلفة الحكومي والخاص

المرحلة	النوع	2010-2009	2011-2010	2012-2011
رياض الأطفال	ذكور	64159	67210	69671
	إناث	60816	62557	65332
	جملة	124975	129767	135003
الحلقة الأولى	ذكور	168505	171412	186250
	إناث	159156	164036	176424
	جملة	327661	335448	362674
الحلقة الثانية	ذكور	108693	110345	113413
	إناث	103574	105254	107611
	جملة	212267	215599	221024
الثانوية	ذكور	60435	63842	66371
	إناث	63717	66125	68764
	جملة	124152	129967	135135
التعليم الديني	ذكور	839	854	628
	إناث	0	0	0
	جملة	839	854	628
التعليم الفني	ذكور	2540178	4044	3746
	إناث	2718	515	1014
	جملة		3559	4760

المصدر: المركز الوطني للإحصاء- أبوظبي- دولة الإمارات العربية المتحدة

جدول يبين المشاركة السياسية للمرأة الإماراتية في المجلس الوطني الاتحادي

الفترة	مُعينات	مُنتخبات	إجمالي عدد أعضاء المجلس الوطني الاتحادي	نسبة مشاركة المرأة من إجمالي أعضاء المجلس الوطني الاتحادي
2006-1990	0	0	40	%00.00
2010-2007	8	1	40	%22.50
2011	6	1	40	%17.50

المصدر: المجلس الوطني الاتحادي – أبوظبي – دولة الإمارات العربية المتحدة

جدول يبين المؤشرات الفرعية للفجوة بين الجنسين في دولة الإمارات العربية المتحدة 2013م

	تقييم	نتيجة	متوسط العينة	إناث	ذكور	نسبة الإناث إلى الذكور
1- المشاركة الاقتصادية والفرص	122	0.467	0.601			
المشاركة في قوة العمل	120	0.48	0.68	44	92	0.48
المساواة في الأجر بين الجنسين في الوظائف ذاتها (مسح)	22	0.74	0.64	-	-	0.74
تقدير الدخل المحقق (تعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي)	113	0.42	0.53	16,637	40,000	0.42
المشرعين وكبار المسؤولين والمديرين	103	0.11	0.26	10	90	0.11
2- التحصيل العلمي	109	0.28	0.64	22	78	0.28
معدل معرفة القراءة والكتابة	1	1.000	0.934			
الالتحاق بالتعليم الابتدائي	1	1.00	0.87	91	89	1.02
الالتحاق بالتعليم الإعدادي	1	1.00	0.92	90	87	1.04
الالتحاق بالتعليم الثانوي والعالي	-	-	0.87	-	-	-
3- الصحة وفرص الحياة	112	0.961	0.957			
نسبة الجنسين عند الولادة (إناث / ذكور)	1	0.94	0.92	-	-	0.95
متوسط العمر المتوقع	119	1.00	1.04	68	68	1.00
4- التمكين السياسي	81	0.121	0.211			
المرأة في البرلمان	77	0.21	0.24	18	83	0.21
المرأة في المناصب الوزارية	53	0.22	0.19	18	82	0.22
طول فترة تقلد المرأة لمنصب رئيسة الدولة	60	0.00	0.20	0	50	0.00

المصدر: التقرير العالمي للفجوة بين الجنسين 2013

جدول يبين طلبة الجامعات الحكومية والخاصة حسب الجنسية والجنس للعام الجامعي 2011/2010

القطاع	مواطنون			غير مواطنين			جملة		
	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة
خاص	15370	13407	28786	17635	19197	36832	33014	32604	65618
حكومي	9758	24964	34722	1118	1973	3091	10876	26937	37813
جملة	25137	38371	63508	18753	21170	39923	43890	59541	103431

المصدر: المركز الوطني للإحصاء، التقرير الإحصائي السنوي 2011، أبوظبي ، دولة الإمارات العربية المتحد

وضعت حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة رؤيتها المستقبلية حتى عام 2021 تحت شعار "متحدون في الطموح والعزيمة" حيث تسعى الدولة لأن تكون من أفضل دول العالم بحلول عام 2021، وجاء في ملخص رؤية الإمارات 2021 "أنه في ظل اتحاد قوي وآمن، يخطو الإماراتيون بثقة وطموح، متسلحين بالمعرفة والإبداع لبناء اقتصاد تنافسي منيع في مجتمع متلاحم متمسك بهويته، ينعم بأفضل مستويات العيش في بيئة معطاءة مستدامة".

وتركز رؤية حكومة الإمارات العربية المتحدة على قضايا كثيرة ، نقتبس منها ما له علاقة مباشرة إن لم تكن جميعها تخدم تنفيذ إعلان ومنهاج بيجين ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة ، والاتفاقيات الدولية اللاحقة من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على الصعيد الوطني والمناقشات الجارية بشأن أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية لما بعد عام 2015.

تشكل الأسر المتماسكة والمزدهرة نواة مجتمع الإمارات ، وتتبنى القيم العائلية الأصيلة للزواج، وتحافظ على صلات رحم قوية، إضافة إلى تمكين المرأة، ما يهيئ أفراد الأسرة كافة لتأدية واجباتهم تجاه المجتمع.وتمثل الصلات الاجتماعية القوية دعامة رئيسية للمجتمع الحيوي، فضلاً عن أنها توفر شبكة أمان أساسية ضد التهميش الاجتماعي، حيث تشكل المناطق السكنية المترابطة مساحة مشتركة تتيح للأطفال الانفتاح على العالم خارج حدود الأسرة والقيام بخطواتهم الأولى في المجتمع. كما أنها مجال ينمّي فيه الشباب هويتهم الإماراتية، ويتعلمون احترام الآخرين ويسيرون بخطى ثابتة ليصبحوا مواطنين ملتزمين تجاه وطنهم.

ستسعى الدولة إلى تحقيق التوازن في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في إماراتها السبع ، وإلى تأمين المرافق والخدمات الأساسية، حيث لا وجود لمناطق معزولة أو مهمشة، فالبنية التحتية المتطورة وخدمات المواصلات عالية الجودة تسرّع من النمو وتمدّ الجسور بين كافة التجمعات المدنية. إن التكامل في تخطيط وتنفيذ السياسات سيضمن أن تكون التنمية الاجتماعية والاقتصادية عبر الإمارات متسمة بالتوازن والاستدامة والرشد والكفاءة.

تستمر حكومة الإمارات في تأدية دورها في حماية أمن وسلامة الوطن، وتأمين مناعة الاقتصاد واستقراره، والحفاظ على العدالة والإنصاف. وتوفير نظام رفاه اجتماعي متقدم يمكّن جميع المواطنين من مواجهة صعوبات الحياة والمشاركة الإيجابية في المجتمع.وستظل دولة الإمارات العربية المتحدة حاسمة في أداء واجب الدفاع عن حقوق ومصالح وحريات الأشخاص جميعهم. وهكذا يستفيد الجميع من تطبيق القانون من دون تمييز

ومن الالتزام بالعدل والإنصاف. وستتكفل النظم المؤسسية الرشيدة الفعالة بتوجيه الاقتصاد نحو مسار مستقر ومنيع في وجه التقلبات الاقتصادية بما يضمن العيش الكريم للمواطنين.

تعمل حكومة الإمارات على توفير الاحتياجات الأساسية للإماراتيين. وذلك من خلال نظام تنمية اجتماعية مستدام هدفه تمكين الإماراتيين. ويوفر هذا النظام المساعدة للفئات المحتاجة ويقويها في مواجهة صعوبات الحياة، ويفتح أمامها أبواب المشاركة بإيجابية وإنتاجية في المجتمع. يشكّل دخول الإماراتيين سوق العمل خطوة أولى نحو تحقيق الذات والتمكين الاقتصادي، ويظهر كثيرون روحاً قيادية تفتح لهم الأفاق، لذا ينبغي دعم الواعدين منهم ليصبحوا روادا وقادة للأعمال. يسخرون الموارد الوطنية لرفد السوق.ويُعد التنوع الاقتصادي في الإمارات الحل الأمثل لتحقيق تنمية مستدامة في مستقبل أقل اعتماداً على الموارد النفطية، وهذا يستوجب تفعيل قطاعات استراتيجية جديدة بهدف توجيه الطاقات نحو الصناعات والخدمات التي تمكن الدولة من بناء ميزات تنافسية بعيدة المدى.ويجب أن تحقق الدولة النمو المتوازن عبر حزمة من مصادر الطاقة المستدامة التي تؤمّن الإمارات من خلالها دوراً مهماً في مجال الطاقة البديلة والمتجددة، ومنها الطاقة النووية.

تطور الإمارات اقتصادها إلى نموذج يعتمد التنمية فيه على المعرفة والابتكار، حيث لابد من الاستثمار في العلوم والتكنولوجيا والأبحاث على مختلف مستويات الاقتصاد الإماراتي، كي يرتقي بوتيرة الإنتاجية والتنافسية لتضاهي الدولة أفضل الاقتصادات العالمية. ولتحقيق هذه النقلة النوعية نحو اقتصاد المعرفة لابد من وجود بيئة أعمال ريادية توظيف مهارات الإماراتيين وإبداعاتهم، وتنمي قدرات جيل جديد من رواد الأعمال وتشجعهم عبر حاضنات تدعم المشاريع الصغير والمتوسطة. وتعمل الإمارات ضمن مجهود وطني على نشر روح المبادرة والعمل الجاد والجرأة والإبداع.

إن الحصول على الخدمات الطبية الأساسية الشاملة متاح للإماراتيين كافة. وتواصل الإمارات الاستثمار في البنية التحتية الطبية وتوفير خبرات عالمية وخدمات عالية الجودة تلبي التوقعات المتنامية للمواطنين.وإن الالتزام الحكومي التام بجودة النظام الصحي يضمن وصول كل إماراتي إلى الخدمات الصحية التي يحتاج إليها وتؤدي الإمارات دوراً استباقياً في تطوير أساليب جديدة فعالة لمكافحة الأمراض التي يعاني منها المواطنون، لاسيما السائدة والوراثية منها. عبر دعم الأبحاث الطبية الحديثة.وبالرغم من اعتبار شفاء المرضى أولوية قصوى، تظل الوقاية خيراً من العلاج، لذا تعكف الإمارات على مضاعفة جهودها في مكافحة الأمراض الناشئة عن أسلوب الحياة غير السليم، والأمراض الناتجة عن العادات السيئة، حيث يمكن للتدخل المبكر وتشجيع

العادات الصحية السليمة أن يزيد من فرص التمتع بحياة أفضل وتعمل الحكومة بلا كلل للقضاء على مسببات الأمراض التي تتفشى نتيجة تلوث المحيط البيني.

تضع الإمارات وتحقق أهدافاً تعليمية دائمة الطموح، إن المناهج الوطنية المتطورة تذهب أبعد من تزويد الطلبة بالمعرفة وتتجاوز التلقين إلى التفكير النقدي والقدرات العملية، حيث يتزودون بالمهارات والمعارف الأساسية التي يتطلبها العصر. وبفضل هذا كله سيحقق طلبة الإمارات الدرجات العالية في الامتحانات الدولية الموحدة، ما يضعهم على قدم المساواة مع الطلبة في الدول المتقدمة.وتشجع الإمارات مواطنيها على النهوض بإمكاناتهم إلى أقصى حد ممكن من خلال الاستمرار في التعليم الجامعي والالتحاق بالمراحل الدراسية العليا، وتنخفض معدلات التسرب المدرسي وترتفع نسب الالتحاق بالجامعات ويصعد مزيد من أبناؤنا وبناتنا إلى أعلى سلم التعليم، وإلى الدراسات العليا، وتختار أغلبية خريجي الثانوية العامة إكمال التعليم، فيما يحصل الذين يتركون المدرسة في وقت مبكر على أشكال أخرى من الدعم كالتدريب المهني.سيؤمن النظام التعليمي فرصاً متساوية لجميع الطلبة تؤدي إلى نتائج متوازنة. كما يدمج ذوي الاحتياجات الخاصة في النظام التعليمي مع توفير برامج دعم ومرافق مناسبة.

في ظل التحديات البيئية المشتركة التي تواجه البشرية جمعاء، تعمل الإمارات جاهدة على دعم المبادرات الدولية الهادفة إلى حماية البيئة لأننا ندرك مسؤولياتها تجاه العالم.وتلتزم الإمارات بصفتها جزءاً من النسيج العالمي بالمشاركة في تطوير وتطبيق الحلول المبتكرة لحماية البيئة وضمان استدامتها، حيث تسهم التكنولوجيا الحديثة المقتصدة للطاقة في تعزيز دور الإمارات في الثورة الخضراء وفي الحد من انبعاثات الكربون الناتجة عن أنشطتها كما تعمل الإمارات على الارتقاء في الحفاظ على البيئة من خلال نشر الوعي البيني وترويج السلوكيات المسؤولة بين الإماراتيين.تعكف الإمارات على التخفيف من حدة تأثير التغيرات المناخية بهدف حماية بيئتنا لجيل اليوم والغد. فنحافظ على البيئة الطبيعية الغنية للوطن من الأخطار الناجمة عن الأنشطة البشرية عالمياً ومحلياً عبر التدابير الوقائية كتخفيض الانبعاثات الكربونية. وعبر التدابير التنظيمية التي تحمي الأنظمة البيئية الهشة من التوسع المدني.كما تقوم الحكومة بحماية الإماراتيين في حال وقوع الكوارث البيئية سواء كانت طبيعية أو بشرية. وتضمن حق جيل اليوم والغد في الهواء النظيف والمياه النقية وتقي المواطنين من الأخطار البيئية المؤثرة في الصحة.